الباب الأول
طبقات الرُّواة

الباب الأول

«طبقات الرُّواة»

ويتكون من تمهيد وثلاثة فصول:

الفَصْل الأول: «طبقات الرُّواة عن البُخارِيّ»،

المبحث الأول: إبراهِيم بن مَعْقِل النَّسفي.

المبحث الثاني: حماد بن شاكر النَّسفي

المبحث الثالث: رِواية أبي عبد الله الفَرَبْريّ.

المبحث الرابع: باقي الرُّواة عن البُخارِيّ.

الفَصْل الثاني: «الرُّواة عن الفَرَبْريّ»

المبحث الأول: رِواية أبي علي ابن السَّكن (٣٥٣) هـ

المبحث الثاني: رِواية أبي زيد المَرْوَزيّ(٣٧١) هـ.

المبحث الثالث: رِواية أبي إسحاق المُسْتَمْلِيّ (٣٧٦) هـ

المبحث الرابع: رِواية أبي محمد الحَمُّوييّ(٣٨١) هـ

المبحث الخامس: رِواية أبى الهيثم الكُشْمِيهَني(٣٨٩) هـ

المبحث السادس: باقي الروايات عن الفربري

الفَصْل الثالث: «أشهر الروايات بين العلماء حتى القرن الخامس الهجري»

المبحث الأول: رِواية أبي ذر الهَرَويّ (٤٣٤) هـ.

المبحث الثاني: رِواية الأصيلي (٣٩٢) هـ.

المبحث الثالث: رِواية أبي الوَقْت (٥٥٣) هـ

المبحث الرابع: رِواية كريمة المَرْوَزيّة (٤٦٣) هـ.

تمهيد

عناية البخاري بكتابه «الصحيح»

لقد جاء البخاري ومناهج العلماء في التدوين مختلفة، وذلك وفقًا لمتطلبات خاصة بكل زمان ألفت فيه هذه المصنفات.

حتى تولد في نفوس المحدثين إحساس بضرورة عمل جديد، تكون غايته خدمة الحديث النبوي خدمة كاملة، تخلصه مما اختلط به وتميز صحيحه من سقيمه، وتسهل الانتفاع به على الناس.

فلما جاء البخاري كان هذا الإحساس قد قوي حتى أصبح رغبة ينادي بها العلماء، فكان أولَّ مستجيب لتحقيق هذه الرغبة.

وكان النداء بها في مجلسِ أستاذهِ إسحاقَ بنِ إبراهيم بن حنظلة المعروف بابن راهويه.

كما جاء ذلك فيما رواه إبراهيم بن معقل النَّسفي قال: سمعت أبا عبد الله بن محمد بن إسماعيل البُخارِيّ يقول: كنت عند إسحاق بن راهويه فقال لنا بعض أصحابنا: لو جمعتم مختصرًا لسنة النبي ﷺ، فوقع ذلك في قلبي فأخذت في جمع هذا الكتاب - يعني: «الجامع». رواه الخطيب البغدادي في «تاريخه»[1].

ولم تكن هذه الأمنية هي كل ما وجه البخاري إلى تأليف الكتاب، فقد سمعها معه أقرانه دون أن يحاولوا تحقيقها، ولكن إرادة الله سهلت له

---

(١) أخرجه الخطيب في «تاريخ بغداد» ٨/٢ ترجمة البُخَارِيّ، وفي «مسألة الاحتجاج بالشافعي» ص٣٦ قال: أخبرني محمد بن أحمد بن يعقوب قال: أنبأنا محمد بن نعيم الضبي قال: سمعت خلف بن محمد بن إسماعيل البُخَارِيّ به، فذكره.

ويوجد مزيد من التفصيل في التخريج وسياق العبارة في مبحث رواية إبراهيم بن معقل النَّسفي.

طريق الفوز، فضمت إلى نداء أستاذه حافزًا آخر له حظه الأسمى عند أمثاله من أقوياء الإيمان، وتمثل له هذا الحافز في رؤياه الرسول ﷺ، وفسرها له أحد المعبرين بما يوجهه إلى هذا العمل الجليل، وقد روي عنه أنه قال: رأيت النبي ﷺ وكأنني واقف بين يديه، وبيدي مروحة أَذُب بها عنه، فسألت بعض المعبرين، فقال لي: أنت تذب عنه الكذب، فهو الذي حملني على إخراج الجامع الصحيح[١].

بهذا الحافز وذاك، تحركت همة البخاري -رحمه الله- لتأليف كتابه الجامع الصحيح، وقد أولاه من العناية ما لم يحظ به كتاب آخر، فانتقاه من ستمائة ألف حديث، وكان لا يكتب فيه حديثا إلا إذا اغتسل وصلى ركعتين واستخار الله، وتيقن من صحته، كل ذلك لأنه أراد أن يجعله حجة فيما بينه وبين الله كما قال، ولشدة تحرِّيه فيه امتدَّ به الزمن في تأليفه إلى ست عشرة سنة فيما روى عنه[٢].

رُوي عن إبراهِيم بن مَعْقِل النَّسفي أنه قال: سمعت محمد بن إسماعيل البُخارِيّ يقول: ما أدخلت في كتاب «الجامع» إلا ما صح وتركت من الصحاح لحال الطول[٣].

ومن ذلك قول البخاري: ما كتبت في كتاب «الصحيح» حديثًا إلا اغتسلت قبل ذلك وصليت ركعتين[٤].

وروي عن إبراهِيم بن مَعْقِل النَّسفي قال: سمعت محمد بن إسماعيل

---

(١) «هدى الساري» ١ - ٤.

(٢) «هدى الساري» ٢-٢٠٢.

(٣) سيأتي في مبحث: إبراهيم بن معقل النَّسفي من هذه الرسالة تخريجه وبيان سياق ألفاظه.

(٤) سبق تخريجة في المقدمة.

البُخارِيّ يقول: خرجت كتابي «الجامع» في بضع عشرة سنة، وجعلته فيما بيني وبين الله حجة[١].

بل لقد بلغ من توقِّيه له، ومُبالغته في إتقانه، وحرصه على كمال السلامة فيه، أنه أعاد النظر في تأليفه مرات، وتعهده بكثير من التهذيب والتعديل قبل أن يُخْرِجه للناس، وهذا ما عبر عنه بأنه صنفه ثلاث مرات[٢].

لقد حقق البخاري لكتابه غاية الإتقان، بما تأنى في تأليفه، وبما راقب الله فيه، وأعانه على ذلك سعة روايته، وخبرته الدقيقة بنقد الحديث، وإحاطته بعلومه وتاريخ رجاله، وقد تحقق فيه مزايا الجمع، والصحة، والإسناد، والاختصار، وهذه مَعانٍ يفوق ببعضها كل كتاب سبقه، فما بالنا به وقد اجتمعت كلها فيه؟

لقد استعد البخاري لتأليف هذا الكتاب، وتأنى في تأليفه وتَحَرَّى له كما سبق، ومع ذلك لم يقنع بما صنع، بل أراد أن يستوثق من سلامته، وأن يطمئن إلى صدق الجهد الذي بذله فيه، ولذلك عرضه على أشهر الأئمة المعروفين في عصره، فكان له من حسن شهادتهم ما أراد.

يقول أبو جعفر محمود بن عمرو العقيلي: لما ألف البخاري كتاب «الصحيح» عرضه على أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وعلي بن المديني، وغيرهم، فاستحسنوه، وشهدوا له بالصحة إلا في أربعة أحاديث[٣].

---

(١) سيأتي في مبحث: إبراهيم بن معقل النَّسفي من هذه الرسالة تخريجه.

(٢) «هدى الساري» ٢ – ٢٠١.

(٣) وينظر في معرفة هذه الأحاديث الفصل الثامن من «هدي الساري» في سياق الأحاديث التي انتقدها عليه الدارقطني وغيره. ينظر «هدي الساري» (ص٣٤٦، ٣٨٢، ٤١٠).

قال العقيلي: والقول فيها قول البخاري، وهي صحيحة[١].

وحَسْبُ الكتاب أن يشهد له هؤلاء الأَعلام النبلاء، هذه الشهادة العالية، وأَن ينضم إليها ما يعرف الناس من كفاءة البخاري، وسعة علمه، ودقة فقهه، وفهمه وشدة تَحَرِّيه، وبالغ ورعه، وقوة اتصاله بالله، حسب الكتاب هذا حتى يُقبِل الناس عليه ويشتغلوا به، ويشدوا الرحال ليسمعوه منه.

والرواة الذين وقفت عليهم فيما بين يدي من مصادر وعرف أن لهم رواية أو نسخة من الصحيح خمسة، وقد جعلت المباحث الآتية في التعريف بهذه الروايات، وانظر الجدول الخاص بذلك.

* * *

(١) «هدى الساري» ١ – ٥.

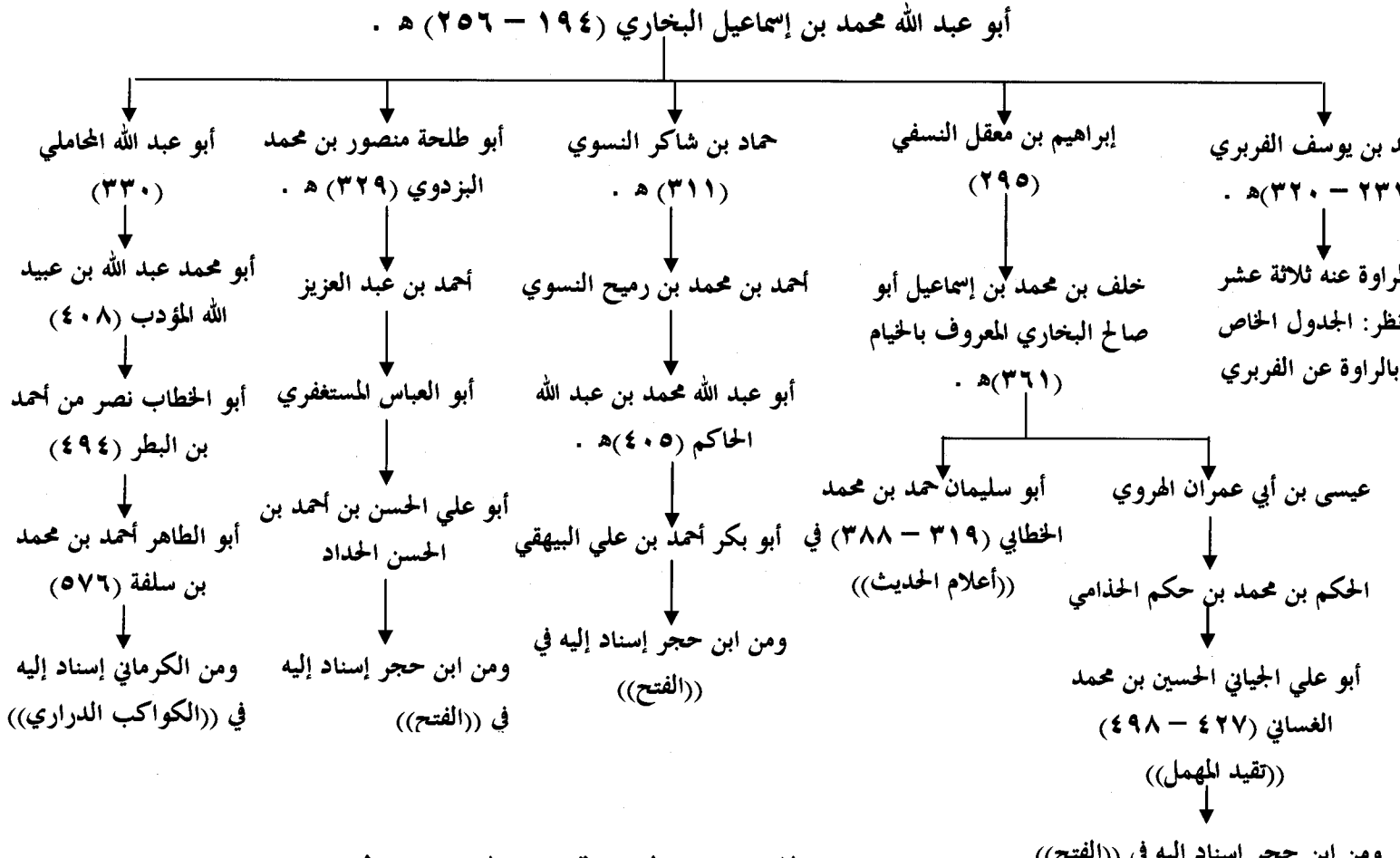

رسم توضيحي للروايات التي وقفت عليها عن البخاري.

المبحث الأول

رواية إبراهِيم بن مَعْقِل النَّسفي (٢٩٥) هـ

اسمه ونسبه[١]: هو الإمام، الحافظ، الفقيه القاضي، أبو إسحاق إبراهِيم بن مَعْقِل ابن الحجاج بن خدّاش بن خديج[٢] النَّسفي السانجني.

لم أقف عند كل من ترجم له على سنة ولادته، وأجمعت كل المصادر على وفاته – رحمه الله تعالى- في ذي الحجة من سنة خمس وتسعين ومائتين.

كنيته: أجمع كل من ترجم له ﷺ على تكنيته بأبي إسحاق، ولم أقف في مصادر ترجمته التي وقفت عليها على أن له ابنًا اسمه إسحاق، والمعروف من أبنائه: ولده سعيد، وهو ممن روى عنه، وستأتي ترجمته.

---

(١) ينظر ترجمته في: «الإرشاد» ٩٦٨/٢ (٨٩٦)، و «الأنساب» في النسبة إلى سانجن ٣٣/٧-٣٥ (٢٠١٢)، والنسبة إلى نسف ٩٢/١٣(٥٠٠٦)، و «معجم البلدان» في النسبة إلى سانجن ١٧٨/٣ وفي النسبة إلى نسف ٢٨٥/٥، و «اللباب» في ٩٠/٢، ٣٠٨/٣، و «تاريخ دمشق» ٢٢٥/٧- ٢٢٦، وفي «التهذيب» لابن منظور ٣٠٠/٢، و«تذكرة الحفاظ» ٦٨٦/٢ (٧٠٧) الترجمة الثالثة والخمسين من الطبقة العاشرة، و«تاريخ الإسلام» ١٠٢/٢٢ (١٠٧)، و «سير أعلام النبلاء» ٤٩٣/١٣ (٢٤١)، و «العبر» ١٠٠/٢- ١٠١ وفيات سنة خمس وتسعين ومائتين، و «تبصير المنتبه» في مادة السانجني، و «الوافي بالوفيات» ٧٧١/١، و «مرآة الجنان» ٢٢٣/٢ وفيات سنة خمس وتسعين ومائتين، و «النجوم الزاهرة» ١٦٤/٣ وذكر أنه من وفيات سنة خمس وتسعين ومائتين، و «طبقات المفسرين» للداودي ٢٢/١، وترجمه في «طبقاته» أيضًا الأدنروي ٤٣/١ (٦٣)، و «شذرات الذهب» ٢١٨/٢.

(٢) كل من ترجم له بلغ في نسبه حتى الحجاج، وزاد ياقوت الحموي: (ابن خداش ابن خديج)، وزاد السمعاني: (ابن يزيد بن توشبيب).

نسبته: عرف إبراهِيم بن مَعْقِل بالنسبة إلى نَسَف – بفتح أوله وثانيه ثم فاء- فيقال له: النَّسفي.

كما عرف أيضا بالنسبة إلى سانْجَن – بفتح السين المهملة وسكون النون وفتح الجيم وفي آخرها النون- فيقال له: السّانْجَني.

ونَسَف: مدينة كبيرة بين جيحون وسمرقند، ويقال لها أيضا: نخشب، وبها قرى كثيرة منها قرية سانْجَن المنسوب إليها إبراهيم أيضًا.

والغالب على إبراهيم في النسبة: النَّسفي؛ حيث نسبه إليها كل من ترجم له، وأصبحت علمًا عليه حتى اكتفى بها العلماء في الدلالة على روايته فيقال: رِواية النَّسفي. كما فعل الخَطّابِيّ، والقاضي عِياض، وأبو علي الجَيّانيّ، وابن الملقن، وابن حجر وغيرهم من العلماء.

ونسبته إلى سانجن من نسبته إلى القرية التي انتمى إليها، وممن نسبه بهذه النسبة السَّمْعاني[١]، وياقوت الحموي[٢]، وابن العماد[٣].

أقوال العلماء فيه: من أعلى صفات الثناء على هذا الإمام إنعام الله عليه برِواية الصحيح عن البُخارِيّ.

قال فيه أبو يعلى الخليلي[٤]: حافظ، ثقة.. وأخذ هذا الشأن عن البُخارِيّ[٥].

---

(١) «الأنساب» ١٧/٧.

(٢) «معجم البلدان» ١٧٨/٣.

(٣) «شذرات الذهب» ٢١٨/٢.

(٤) هو الإمام الحافظ القاضي أبو يعلى الخليل بن عبد الله بن أحمد بن إبراهيم بن الخليل الخليلي القزويني صاحب كتاب «الإرشاد في معرفة علماء الحديث»، توفي سنة (٤٤٦) هـ. ينظر ترجمته في «سير أعلام النبلاء» ٦٦٦/١٧- ٦٦٨

(٥) «الإرشاد» ٩٦٨/٣ (٨٩٦).

وقال أبو سعد السَّمْعاني: كان من أجلَّة أهل السنة وأصحاب الحديث، ومن ثقاتهم وأفاضلهم، كتب الكثير، وجمع «المسند» و«التفسير» وحدث بهما[١].

وقال أبو العباس جعفر المستغفري في «تاريخ نسف»: كان فقيها، حافظًا، بصيرًا باختلاف العلماء، عفيفًا، صينًا[٢].

وقال الذَّهَبِيّ: له «المسند الكبير»، و«التفسير» وغير ذلك، وحدث بـ«صحيح البُخارِيّ» عنه، وكان فقيها مجتهدًا.

وقد وصفه الذَّهَبِيّ في «السير» بالإمامة، والحفظ، والفقه، وتولي القضاء قائلًا: الإمام، الحافظ، الفقيه، القاضي[٣].

وقال في «التذكرة»: الحافظ العلامة أبو إسحاق قاضي نَسَف وعالمها[٤].

رحلاته: ذكر غير واحد ممن ترجموا لإبراهِيم بن مَعْقِل أن له رحلة واسعة؛ مما أثر في تنوع الشيوخ والتلاميذ الذين تلقى عنهم وتلقوا عنه.

قال الذَّهَبِيّ: رحل وكتب الكثير[٥].

وقال في «السير»: وله رحلة واسعة[٦].

وقال ياقوت الحموي: رحل في طلب العلم إلى الحجاز والعراق

---

(١) «الأنساب» ٩٣/١٣ مادة النَّسفي.

(٢) نقله عنه الذَّهَبِيّ في «تذكرة الحفاظ» ٦٨٦/٢.

(٣) «سير أعلام النبلاء» ٤٩٣/١٣.

(٤) ٦٨٦/٢.

(٥) «تاريخ الإسلام» ١٠٢/٢٢.

(٦) ٤٩٣/١٣.

والشام ومصر.[١] اهـ.

وقال أيضًا: حدث عن قتيبة بن سعيد، وهشام بن عمار (تحرفت في المطبوع إلى عامر) الدمشقي، وحرملة بن يحيى المصري.[٢] اهـ.

مصنفاته: مما سبق من أقوال العلماء فيه نجد أنه وصل في الحفظ والإتقان إلى درجة جعلت الإمام الذَّهَبِيّ يقول فيه: الإمام.

وكانت له عناية بالفقه حتى لقب بالفقيه، وكان رحمه الله متعدد الفنون، وله من التصانيف المختلفة ما يدل على سعة علمه، فلم تكن روايته لـ«الصحيح» هي المعول عليها في معرفته، وإنما مصنفاته التي ألفها تدل على مكانته.

ومن المصنفات التي أجمعت المصادر على نسبتها إليه:

١- كتاب «المسند الكبير» .

قال الذَّهَبِيّ: صنف «المسند» و«التفسير» وغير ذلك.

وقال الكتاني في «الرسالة المستطرفة» في المسانيد[٣]: ومسند أبي إسحاق إبراهِيم بن مَعْقِل النسفي قاضي نسف وعالمها، وهو مسند كبير.اهـ.

ويبدو أن هذا المسند كان كبيرًا حتى أن العلماء كانوا يتحملون أجزاء منه، فقد نقل السَّمْعاني في «الأنساب» في مادة الطُورخاري[٤]: أن ممن اشتهر بهذه النسبة أبو إسحاق إبراهيم بن أبي علي محمد النَّسفي الطُورخاري ثم قال: سمع منه أبو محمد عبد العزيز بن محمد النخشبي

---

(١) «معجم البلدان» ١٧٨/٣.

(٢) «معجم البلدان» ٢٨٥/٥.

(٣) ص٥٣.

(٤) ٩٢/٩ (٢٦٠٦).

الحافظ وقال: وجدنا سماعه لمسند عثمان من مسند إبراهِيم بن مَعْقِل وقرأنا عليه فمات.اهـ.

فمسند عثمان في هذا المسند حينما يروى مستقلا يدل على كبر حجم هذا المسند، وخاصة أن عثمان رضي الله عنه ليس من المكثرين من رواية الحديث؛ لذا وصفه الذَّهَبِيّ قائلا: له «المسند الكبير» [(١)].

٢- **كتاب «التفسير»**: من المصنفات التي نسبت لإبراهِيم بن مَعْقِل كتاب في تفسير القرآن، كما نسب له أيضا حاجي خليفة في «كشف الطنون» [(٢)] تفسيرًا.

ووجدت لكتاب «التفسير» هذا ذكرا عند السَّمْعاني في «الأنساب» في النسبة إلى: الوصافي [(٣)]: ممن انتسب إليها أبو العباس عبد الله بن محمد بن فرنكديك، ثم نقل عن المستغفري قوله: عندي أجزاء بخطه من تفسير إبراهِيم بن مَعْقِل سمعه منه.

ولذلك نجد الأدنروي ترجم لإبراهِيم بن مَعْقِل النَّسفي في «طبقات المفسرين» [(٤)].

٣- **كتاب «الاستقصاءات في النكات»**: ولم أجد من ذكره إلا

---

(١) ولقد وجدت أحاديث كثيرة مروية من طريق إبراهيم بن معقل عن غير البُخَارِيّ راجع في ذلك «المستدرك» ٥١٥/٣ من رواية أحمد بن سهل عنه، و«شعب الإيمان» للبيهقي ٩٦/١، ١١٧/٣، ٤١٢، ٣٦/٥، ٣٢٣، ٢٣/٦، ٢٩١، ٢٩٣، ٣٥٤، ٣٩٩/٧، و«السنن الكبرى» ١٦١/٦، ١١٩/١٠، ١٢١/١٠، و«تاريخ دمشق» ٢٢٦/٧ وغير ذلك. فلعل هذه النصوص من مسنده.

(٢) ٤٣٦/١.

(٣) ٣٤٧/١٣(٥١٨٧).

(٤) ص٤٣- ٤٤.

البغدادي في «هدية العارفين»[١].

شيوخه: لقد أخذ إبراهِيم بن مَعْقِل العلم عن علماء ومشايخ من بلدان مختلفة، وعلى رأسهم البُخارِيّ، وذلك نتيجة للرحلات التي قام بها، فقد رحل -كما سبق- إلى بلاد الشام، والعراق، ومصر، والحجاز وغير ذلك[٢].

فمن شيوخه من أهل بلده:

١- الإمام المحدث شيخ الإسلام الثقة الجوال قتيبة بن سعيد بن جميل بن طريف أبو رجاء الثقفي مولاهم البلخي المولود سنة تسع وأربعين ومائة. والمتوفى سنة أربعين ومائتين[٣].

وسماع إبراهِيم بن مَعْقِل منه ذكره الخليلي في «الإرشاد»[٤]، والذَّهَبِيّ

---

(١) ١/٤.

(٢) جمعت شيوخ إبراهيم بن معقل من نصوص الأحاديث التي رواها، وكتب التراجم سواء أكان ذلك في ترجمة إبراهيم أو غيرها، علما بأنه قد يكون منهم الضعيف أو المتروك، وذلك حرصًا على الاستقصاء، ورتبتهم على الأمصار لبيان تنوع مشايخه، وتأكيدًا لرحلته إلى تلك الأمصار.

(٣) سمع مالكًا، وأبا عوانة، وسفيان بن عيينة، وخلقًا بخراسان، والعراق، والحجاز، ومصر، وسمع منه البُخَارِيّ، ومسلم، وأحمد بن حنبل وغيرهم. كان ثبتًا صاحب سنة، رحل إليه العلماء من كل الأقطار.

ينظر ترجمته في: «الطبقات الكبرى» ٣٧٩/٧، «التاريخ الكبير» ١٩٥/٧ (٨٧٠)، «الجرح والتعديل» ١٤٠/٧ (٧٨٤)، «تاريخ بغداد» ٤٦٤/١٢ (٦٩٤٤)، «الإرشاد» للخليلي ٩٣٥/٣، «تهذيب الكمال» ٥٢٣/٢٣- ٥٣٧ (٤٨٥٢)، «سير أعلام النبلاء» ١٣/١١- ٢٤ وغيرها.

(٤) ٩٣٦/٣، ٩٦٨.

في «تذكرة الحفاظ»[١]، وياقوت الحموي في «معجم البلدان»[٢]، والسَمْعاني في «الأنساب»[٣]، والتقي الغزي في «الطبقات السنية في تراجم الحنفية»[٤].

٢- الإمام المحدث الثقة عيسى بن أحمد[٥] بن عيسى بن وردان العسقلاني أبو يحيى البلخي، المولود سنة ثمانين ومائة، والمتوفى سنة ثمان وستين ومائتين.

وسماع إبراهيم منه ذكره المزي في «تهذيب الكمال»[٦]، والذَّهَبِيّ في «السير»[٧].

٣- الإمام الحافظ الثقة محمد بن أبان بن وزير أبو بكر البلخي يعرف بحمدويه المتوفى سنة أربع أو خمس وأربعين ومائتين[٨].

---

(١) ٦٨٦/٢.

(٢) ١٧٨/٣ مادة: سانجن.

(٣) ١٧/٧.

(٤) ص٧٢ (٩٥).

(٥) روى عن: بقية بن الوليد وعبد الله بن وهب وغيرهما، وحدث عنه: ابن ماجه، والنسائي وغيرهما. قال النسائي: ثقة. وقال أبو حاتم: صدوق. وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال الخليلي: ثقة كبير في العلماء، مشهور يعرف بابن البغدادي.
ينظر في ترجمته: «الجرح والتعديل» ٢٧٢/٦ (١٥٠٩)، و«الثقات» ٤٩٦/٨، و«الإرشاد» للخليلي ٩٣٨/٣، و«تهذيب الكمال» ٥٨٥/٢٢ (٤٦١٧)، «سير أعلام النبلاء» ٣٨١/١٢ (١٦٥)، و«شذرات الذهب» ١٥٤/٢ وغير ذلك.

(٦) ٥٨٥/٢٢ (٤٦١٧).

(٧) ٣٨١/١٢ (١٦٥).

(٨) حدث عن إسماعيل ابن علية، وابن وهب، وغندر وغيرهم، وعنه الجماعة سوى مسلم، وأبو حاتم وغيرهم.

وسماع إبراهيم منه ذكره الخليلي في «الإرشاد» في ترجمة إبراهِيم بن مَعْقِل[١].

ومن شيوخه الدمشقين:

١- الإمام هشام بن عمار بن نصير بن ميسرة بن أبان السلمي، أبو الوليد، الدمشقي، خطيب دمشق ومفتيها ومقرئها ومحدثها، المولود سنة ثلاث وخمسين ومائة، والمتوفى بدمشق، آخر المحرم، سنة خمس وأربعين ومائتين[٢].

وسماع إبراهِيم بن مَعْقِل منه ذكره كل من: الذَّهَبِيّ في «تذكرة

قال أبو حاتم: صدوق، وقال النسائي: ثقة، وقال ابن حبان: حسن المذاكرة جمع وصنف.

ينظر ترجمته في: «تاريخ بغداد» ٧٨/٢، ٨١، و«تهذيب الكمال» ٢٩٦/٢٤- ٣٠٠، و«سير أعلام النبلاء» ١١٥/١١- ١١٦ (٤٠) وغيرهم.

(١) ٩٦٨/٣.

(٢) روى عنه: مالك، والحكم بن هشام، وإسماعيل بن عياش وغيرهم.

وعنه: البُخَارِيّ، وأبو داود، والنسائي، وابن ماجه وغيرهم.

قال أبو حاتم عن ابن معين: كَيّس كَيّس، وقال الدارقطني: صدوق كبير. وقال أبو زرعة الرازي: من فاته هشام بن عمار يحتاج إلى أن ينزل في عشرة آلاف حديث. وقال العجلي: ثقة.

ينظر ترجمته في: «التاريخ الكبير» ١٩٩/٨ (٢٧٠١)، و«تاريخ الثقات» للعجلي ص٤٥٩ (١٧٤١)، و«الجرح والتعديل» ٧٦٦/٩- ٧٦٧ (٢٥٥)، و«الثقات» لابن حبان ٢٣٣/٩، و«الجمع بين رجال الصحيحين» لابن القيسراني ٥٤٨/٢- ٥٤٩ (٢١٣٦) أفراد البُخَارِيّ وحده، و«تهذيب الكمال» ٢٤٢/٣٠- ٢٥٥ (٦٥٨٦)، و«تاريخ الإسلام» ٥٢٠/١٨ (٥٧٥)، و«تذكرة الحفاظ» ٤٥١/٢، و«شذرات الذهب» ١٠٩/٢- ١١٠ وغير ذلك.

الحفاظ»[١] وفي «تاريخ الإسلام»[٢] وابن عساكر في «تاريخ دمشق»[٣].

٢- الحافظ الكبير صفوان بن صالح بن صفوان بن دينار، أبو عبد الملك الثقفي مولاهم الدمشقي، مؤذن جامع دمشق، المولود سنة ثمان أو تسع وستين ومائة، والمتوفى أول سنة تسع وثلاثين ومائتين[٤].

ذكره الحاكِم النيسابوري (٤٠٥) هـ شيخًا لإبراهِيم بن مَعْقِل في «المستدرك»[٥] حيث قال: أخبرني أحمد بن سهل الفقيه ببخارى، ثنا إبراهِيم بن مَعْقِل النَّسفي، ثنا صفوان بن صالح، ثنا الوليد بن مسلم، عن يحيى بن عبد الرحمن، عن حبان ابن أبي جبلة عن عمرو بن العاص قال: ما عدل بي رسول ﷺ وبخالد بن الوليد أحدًا من أصحابه في حربه منذ أسلمنا[٦].

---

(١) ٦٨٦/٢ (٧٠٧).

(٢) ١٠٢/٢٢ (١٠٧).

(٣) ٢٢٦/٧.

(٤) روى عن: ابن عيينة والوليد بن مسلم وغيرهما، وعنه: أبو داود، وأبو حاتم وغيرهما.

قال أبو حاتم: صدوق، وقال الترمذي: ثقة، وقال ابن العماد: وكان حنفي المذهب.

ينظر ترجمته في: «التاريخ الكبير» ٣٠٩/٤ (٢٩٣٩) ترجمة صفوان بن صالح، و«الجرح والتعديل» ٤٢٥/٤ (١٨٦٨)، و«ثقات ابن حبان» ٣٢١/٨، و«تهذيب الكمال» ١٩١/١٣- ١٩٦ (٢٨٨٣)، و«سير أعلام النبلاء» ٤٧٥/١١- ٤٧٦ (١٢٣)، و«شذرات الذهب» ٩١/٢ وغير ذلك.

(٥) ٤٥٥/٣ كتاب: معرفة الصحابة: باب ذكر مناقب عمرو بن العاص.

(٦) أخرجه الطبراني في «الأوسط» ٣٣١/٧ (٦٨٥٩) من طريق هشام بن عمار، وفي «مسند الشاميين» ٤٠٥/٣ (٢٥٥٧) عن صفوان بن صالح ومن طريقه: ابن عساكر في «تاريخ دمشق» ٢٢٩/١٦ وأبو يعلى في «مسنده» ٢٧٤/١٣ (٧٣٤٧) من طريق داود ابن

٣- عبد الوهاب بن الضحاك بن أبان السَّلَمي، أبو الحارث الحمصي: المتوفى سنة خمس وأربعين ومائتين[١].

ذكره ابن عساكر في «تاريخ دمشق» شيخًا لإبراهِيم بن مَعْقِل، حيث روى من طرق إلى إبراهِيم بن مَعْقِل النَّسفي، عن عبد الوهاب بن الضحاك، عن إسماعيل بن عياش بإسناده إلى مالك بن يسار مرفوعًا: «**إذا سألتم الله فاسألوه ببطون أكفكم، ولا تسألوه بظهورها..**» الحديث[٢].

ومن **شيوخه العراقيين**:

١- أبو كريب محمد بن العلاء بن كُريب، الهمداني الكوفي: المولود سنة إحدى وستين ومائة، والمتوفى في جمادى الآخرة سنة ثمان وأربعين ومائتين[٣].

رشيد ومن طريقه ابن عساكر ١٤١/٤٦-١٤٢ ثلاثتهم (هشام بن عمار وصفوان بن صالح وداود بن رشيد) عن الوليد بن مسلم، وقال الهيثمي في «المجمع» ٣٥٠/٩: أخرجه الطبراني في «الأوسط» و«الكبير» ورجاله ثقات

(١) روى عن: إسماعيل بن عياش، وسفيان بن عيينة وغيرهما، وعنه: ابن ماجه، وأبو عروبة الحراني، وعبدان، قال فيه الدارقطني: متروك. وقال البُخَارِيّ: عنده عجائب. وقال النسائي: ليس بثقة، متروك. وقال الحاكم: روى أحاديث موضوعة.

ينظر ترجمته في: «المجروحين» لابن حبان ١٤٧/٢، و«الكامل» لابن عدي ٥١٤/٦-٥١٦ (١٤٣٥)، و«معجم البلدان» لياقوت الحموي ٢٤١/٣، و«تهذيب الكمال» ٤٩٤/١٨- ٤٩٧ (٣٦٠١)، و«تاريخ الإسلام» ٣٣٧/١٨- ٣٣٨ (٢٨٩) وغير ذلك.

(٢) «تاريخ دمشق» ٥٦/٤٣، وأخرجه أيضا ابن قانع في «معجم الصحابة» ٤٧/٣ (٩٩١)، وأبو نعيم في «معرفة الصحابة» ٢٤٧٤/٥ (٢٦١٨) ترجمة مالك بن يسار.

(٣) روى عنه: ابن المبارك، وأبو بكر بن عياش وغيرهما، وعنه: الجماعة وإبراهيم بن معقل وغيرهم، قال فيه ابن أبي حاتم: صدوق. وقال النسائي: لا بأس به. وقال في

وسماع إبراهِيم بن مَعْقِل منه ذكره ابن عساكر في «تاريخ دمشق»[١] فيمن سمع منهم إبراهيم خارج دمشق، وساق له حديثًا من طريق أبي عبد الله الحاكِم: أنا خلف بن محمد بن إسماعيل البُخارِيّ، أنا إبراهِيم بن مَعْقِل، نا أبو كريب، نا يونس بن بكير.. فذكره.

كما ذكر هذا الحديث الذَّهَبِيّ في «تذكرة الحفاظ»[٢]، وذكر سماع إبراهيم منه أيضًا المزي في «تهذيب الكمال»[٣] والذَّهَبِيّ في «السير»[٤].

٢- الحافظ الحجة أحمد بن منيع بن عبد الرحمن، أبو جعفر البَغَوِيّ ثم البغدادي الأصم، صاحب المسند المعروف، المتوفى سنة أربع وأربعين ومائتين[٥].

موضع آخر: ثقة. وذكره ابن حبان في «الثقات».

ينظر ترجمته في: «الطبقات الكبرى» ٤١٤/٦، و«التاريخ الكبير» ٢٠٥/١ (٦٤٤)، و«الجرح والتعديل» ٥٢/٨ (٢٣٩)، و«تهذيب الكمال» ٢٤٣/٢٦، و«سير أعلام النبلاء» ٣٩٤/١١ وغير ذلك.

(١) ٢٢٥/٧.

(٢) ٦٨٧/٢.

(٣) ٣٤٣/٢٦.

(٤) ٣٩٤/١١.

(٥) حدث عن: هشيم، وسفيان بن عيينة، وابن المبارك، وغيرهم. وحدث عنه: مسلم، وأصحاب السنن الأربعة وغيرهم. أصله من مرو الروذ، رحل وجمع وصنف «المسند» وثقه النسائي وصالح جزرة.

وينظر ترجمته في: «التاريخ الكبير» ٦/٢ (١٥٠٨)، «الجرح والتعديل» ٧٧/٢ (١٦٦)، و«الثقات» لابن حبان ٢٢/٨، و«تاريخ بغداد» ١٦٠/٥ (٢٦٠٦)، «تهذيب الكمال» ٤٩٥/١ (١١٤)، «تاريخ الإسلام» ١٢/١٨، وفيات سنة ٢٤٤هـ، و«سير أعلام النبلاء» ٤٨٣/١١، «تذكرة الحفاظ» ٤٨١/٢ (٤٩٦) وغيرهم.

ذكره ابن عساكر في «تاريخ دمشق»[١] فيمن روى عنهم إبراهيم خارج دمشق.

٣- جُبارة بن المُغَلّس، أبو محمد الحماني الكوفي، المتوفى سنة إحدى وأربعين ومائتين[٢]: وسماع إبراهِيم بن مَعْقِل منه ذكره الذَّهَبِيّ في «تذكرة الحفاظ»[٣]، و«تاريخ الإسلام»[٤] وتصحف فيه إلى جنادة.

٤- أبو الحجاج النضر بن طاهر البصري[٥]: وسماع إبراهيم منه ذكره

---

(١) ٢٢٥/٧.

(٢) حدث عن شبيب بن شيبة، وأبي بكر النهشلي، وقيس بن الربيع وغيرهم.
وحدث عنه: ابن ماجه، وبقي بن مخلد، وعبد الله بن أحمد وغيرهم.
قال عبد الله بن أحمد: عرضت على أبي أحاديث سمعتها من جبارة، فأنكر بعضها، وقال: هذه موضوعة. وقال البُخَارِيّ: مضطرب الحديث. وقال ابن معين: كذاب، وقال ابن نمير: كان يوضع له فيحدث.
ينظر ترجمته في: «الطبقات الكبرى» ٤١٥/٦، «التاريخ الأوسط» المطبوع خطأ باسم «التاريخ الصغير» ٣٧٦/٢، «الضعفاء الكبير» للعقيلي ٢٠٦/١ (٢٥٦)، «الجرح والتعديل» ٥٥٠/٢ (٢٢٨٤)، «المجروحين» ٢٢١/١، «تهذيب الكمال» ٤٨٩/٤ (٨٩١)، «سير أعلام النبلاء» ١٥٠/١١ (٥٧)، «ميزان الاعتدال» ٤٣/١ (٨١) وغير ذلك.

(٣) ٦٨٦/٢.

(٤) ١٠٢/٢٢.

(٥) روى عن جويرية بن أسماء، وسمع منه حمزة بن داود الثقفي، ومحمد بن صالح الكلبي.
قال ابن أبي عاصم: سمعت منه ثم وقفت منه على كذب، ثم رأيته بعدما عمي يحدث عن الوليد ابن مسلم بما ليس من حديث فتتابع في الكذب.
ذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال ابن حجر في «اللسان»: وقال ابن عدي: والضعف على حديثه بَيّن. وكأن ابن حبان ما وقف على كلام ابن أبي عاصم هذا، فقال في «الثقات»: النضر من أهل البصرة، ربما أخطأ ووهم.

الخليلي في «الإرشاد»[١].

ومن شيوخه المصريين:

الإمام حرملة بن يحيى بن عبد الله بن حرملة بن عمران، الفقيه المحدث الصدوق، أبو حفص التجيبي المصري. المولود سنة ست وستين ومائة، والمتوفى في شوال لتسع بقين منه سنة ثلاث وأربعين ومائتين[٢].

روى عنه إبراهِيم بن مَعْقِل روايات كثيرة، رواها عن ابن وهب عن مالك، منها في «شعب الإيمان» الكثير مما رواه البيهقي عن شيخه أبي عبد الله الحاكِم[٣].

وينظر ترجمته في: «الثقات» لابن حبان ٢١٤/٩، «الكامل» لابن عدي ٢٦٨/٨ (١٩٦٧/١٤)، و«الضعفاء والمتروكين» لابن الجوزي ١٦١/٣ (٣٥٢٧)، و«الميزان» للذهبي ٢٥٨/٤ (٩٠٧٠)، و«لسان الميزان» ١٩٨/٧ (٨٨٨٦) وغيرهم.

(١) ٩٦٨/٣ ترجمة إبراهيم بن معقل.

(٢) روى عن ابن وهب فأكثر جدًّا، وعن الشافعي فلزمه، وحدث عنه مسلم، وابن ماجه، وغيرهم.

قال أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به، وقال ابن عدي: حرملة أعلم الناس بابن وهب، وثقه ابن حبان، وقال الذَّهَبِيّ في «الكاشف»: صدوق من أوعية العلم، وقال ابن حجر: صدوق، وقال الإسنوي: كان إمامًا حافظًا للحديث والفقه، صنف «المبسوط»، و«المختصر».

وينظر ترجمته في: «التاريخ الكبير» ٦٩/٣ (٢٤٥)، «الجرح والتعديل» ٢٧٤/٣ (١٢٢٤)، «تهذيب الكمال» ٥٤٨/٥، «سير أعلام النبلاء» ٣٨٩/١١، «الكاشف» ٣١٧/١(٩٧٧) و«طبقات السبكي» ١٢٧/٢، «حسن المحاضرة» ٣٠٧/١ و«التقريب» ص١٥٦(١١٧٥) وغير ذلك.

(٣) ينظر «الشعب» ٩٦/١، ١١٧/٣، ٤١٢، ٣٦/٥، ٣٢٣، ٢٣/٦، ٢٩١، ٢٩٣، ٣٥٤، ٣٩٩/٧، وينظر «السنن الكبرى»: ١٦١/٦، ١١٩/١٠، ١٢١.

رواية النسفي للصحيح

لقد اشتهرت روايه إبراهيم بن معقل النسفي من طريق أبي صالح، خلف بن محمد الخيام، لذا بدأت بترجمته، ثم أتبعت ذلك بالحديث عن روايته.

ترجمة أبي صالح الخيام:

هو الشيخ المحدث الكبير أبو صالح: خلف بن محمد بن إسماعيل ابن إبراهيم ابن نصر البُخارِيّ الخيام نسبة إلى الخيمة وخياطتها الكَرابِيسيّ[1]. محدث ما وراء النهر[2].

روى عن: إبراهِيم بن مَعْقِل النَّسفي، وصالح بن محمد جزرة، ونصر ابن أحمد الكندي ومشايخ بلده ولم يرحل.

وروى عنه: أبو عبد الله الحاكِم، وابن منده، ومحمد بن أحمد غُنْجار، وأبو سعد عبد الرحمن بن الإدريسي.

قال الخليلي في «الإرشاد»: كان له حفظ ومعرفة، وهو ضعيف جدًّا، روى في الأبواب تراجم لا يتابع عليها، وكذلك متونا لا تعرف. سمعت ابن أبي زُرْعَة والحاكِم أبا عبد الله الحافظين يقولان: كتبنا عنه الكثير ونبرأ من عهدته، وإنما كتبنا عنه للاعتبار. اهـ.

---

(١) هي نسبة إلى بيع الكرابيس وهي الثياب قاله ابن عساكر.

(٢) ينظر ترجمته في: «الإرشاد» للخليلي ٩٧٢/٣ (٩٠١)، و«الأنساب» للسمعاني ٢٢٧/٢، ٢٢٦/٥، و«اللباب» لابن الأثير ٤٧٥/١، و«سير أعلام النبلاء» ٧٠/١٦، ٢٠٤/١٦، «ميزان الاعتدال» ١٨٥/٢ (٢٥٤٨)، «لسان الميزان» ٧٧١/٢ (٣٢٠٨)، «النجوم الزاهرة» ٦٤/٤، «شذرات الذهب» ٣٩/٣. كما ترجم له ابن عساكر في «تاريخ دمشق» ٢٢٦/٧، وابن ماكولا في «الإكمال» ٤٦١/٢ ذكره أثناء ترجمة صالح بن محمد جزرة فذكر أن خلفًا من تلاميذه.

ثم ساق الخليلي له حديثًا من طريق شيخه الحاكِم، عن خلف في النهي عن المواقعة قبل الملاعبة، ثم قال: سمعت الحاكِم بعقب هذا الحديث يقول: خذل خلف بهذا وبغيره[١].

وهذ العبارة نقلها عن الخليلي الذَّهَبِيّ في «السير»[٢]: دون قوله: روى في الأبواب تراجم لا يتابع عليها. ودون قوله: وإنما كتبنا عنه للاعتبار.

ونقلها أيضًا الذَّهَبِيّ في «الميزان»[٣] إلا أن العبارة بلفظ: خلط، وهو ضعيف جدًّا، روى متونا لا تعرف. كذا في المطبوع بلفظ خلط بدلًا من: كان له حفظ ومعرفة. وتابع الذَّهَبِيّ ابنُ حجر في «اللسان»[٤].

وقال الذَّهَبِيّ في «السير»[٥]: الشيخ المحدث الكبير.. كان بندار الحديث بما وراء النهر. وذكر أيضًا في الرواة عنه: أبو سعد عبد الرحمن ابن الإدريسي، وغمزه ولينه وما تركه.

وقال الذَّهَبِيّ أيضًا في «السير»[٦]: المحدث المكثر مسند بخارى.

وقال السَّمْعاني في «الأنساب»[٧]: كان مكثرًا من الحديث من غير أن يرحل في طلبه، وكان بندارًا لحديث البُخارِيّين، وقيل: إنه لم يكن بموثوق به، تكلم فيه أبو سعد الإدريسي الحافظ.اهـ.

مات ﷺ سنة إحدى وستين وثلاثمائة ببخارى عن ست وثمانين سنة.

---

(١) ٣/٩٧٢- ٩٧٣.

(٢) ١٦/٢٠٤.

(٣) ٢/٧٧٢.

(٤) ٢/٧٧١ (٣٢٠٨).

(٥) ١٦/٧٠.

(٦) ١٦/٢٠٤.

(٧) ٥/٢٥١.

رواية أبي صالح للصحيح:

روى خلف بن محمد «الصحيح» عن إبراهِيم بن مَعْقِل النَّسفي، واشتهرت رِواية إبراهيم عن طريقه، وممن روى «الصحيح» من رِواية خلف ابن محمد عن إبراهيم النَّسفي الإمامُ الكبير أبو سليمان الخَطّابِيّ المتوفى سنة ٣٨٨هـ.

قال الخَطّابِيّ في كتابه «أعلام الحديث»: وقد سمعنا معظم هذا الكتاب (يعني بذلك «صحيح البُخارِيّ») من رِواية إبراهِيم بن مَعْقِل النَّسفي حَدَّثَناه خلف بن محمد الخيام، قال: حَدَّثَنا إبراهِيم بن مَعْقِل عنه.

سمعنا سائر الكتاب إلا أحاديث من آخره من طريق محمد بن يوسف الفَرَبْرِيّ..إلخ[1].

ويُعَد كتابُ الخطابي المسمى بـ«أعلام الحديث» عمدة في رِواية إبراهِيم بن مَعْقِل النَّسفي[2]، ولو قصد الخَطّابِيّ ذكر متن جميع «الصحيح» من هذه الرِّواية لكان ذلك له أهمية كبيرة في تحديد ملامح هذه الرِّواية وأهم خصائصها. إلا أن الخَطّابِيّ كعادة جميع شراح «الصحيح» كان يقتصر في المتن على موضع الشاهد الذي يقوم بشرحه فقط.

وذكر الخَطّابِيّ في مقدمة كتابه هذا أنه يقتصر على شرح الغامض من

---

(١) ١/١٠٥- ١٠٦.

(٢) والخطابي لم يعتمد على هذه الرواية فقط، فهو يقول: وقد سمعنا معظم هذا الكتاب من رواية إبراهيم بن معقل النَّسفي. اهـ.

قلت (الباحث): ولذا نجده عندما انتهت روايته يقول في كتاب التفسير بعد الحديث رقم (٤٤٦٢)، ٣/١٧٩٥ – ١٧٩٦: قلت: إلى هاهنا انتهت رواية إبراهيم بن معقل، وحَدَّثَنا بما بعده من الكتاب محمد بن خالد بن الحسن، حَدَّثَنا محمد بن يوسف الفَرَبري، قال حَدَّثَنا محمد بن إسماعيل، قال: حَدَّثَنا مسدد.. إلخ.

ألفاظ «الصحيح» قال الدكتور محمد بن سعد بن عبد الرحمن آل سعود محقق كتاب «الإعلام»[١]: وكتاب «الجامع الصحيح»، للإمام البُخارِيّ – كما هو معروف- ينقسم إلى كتب، والكتاب ينقسم إلى أبواب، والباب يضم أكثر من حديث، فالإمام الخَطّابِيّ قد أتى على جُلِّ الكتب في «الجامع الصحيح»، ثم اختار من كل كتاب بعض أبوابه، ثم اختار من كل باب حديثا أو أكثر، وقد يأتي على أحاديث الباب كلها، وحيث أنه التزم – كما جاء في المقدمة- بشرح المشكل، وتبيين الغامض من المذاهب، والأراء اللغوية، والفقهية، والعقدية، فهو لا يذكر من متن الحديث إلا موضع الحاجة، وقد يحتاج إلى ذكر الحديث بتمامه..إلخ.

قلت(الباحث): فنسخة إبراهيم النَّسفي لا يمكن الاعتماد فيها على كتاب الخَطّابِيّ، اللهم إلا إذا قارنا بين بعض النصوص التي جاءت بما جاء في النسخ الأخرى لـ«الصحيح».

وممن ذكر رِواية إبراهيم أيضًا الإمام الحافظ أبو علي الحسين بن محمد الغساني الجَيّانيّ المتوفى سنة ٤٩٨هـ، حيث قال في كتاب «تقييد المهمل»[٢]: وما كان في كتابي من رِواية أبي إسحاق إبراهِيم بن مَعْقِل بن الحجاج النَّسفي عن البُخارِيّ: فأخبرني بها أبو العاصي حكم بن محمد بن حكم الجذامي، قال: نا أبو الفضل أحمد بن أبي عمران الهَرَويّ، بمكة سنة اثنتين وثمانين وثلاثمائة، قال لي: سمعت بعضه وأجاز لي سائره، قال: نا أبو صالح خلف بن محمد بن إسماعيل البُخارِيّ، قال: نا إبراهِيم بن مَعْقِل النَّسفي، قال: نا أبو عبد الله البُخارِيّ.اهـ.

---

(١) ص٧٥ وما بعدها.

(٢) ٦١/١ وما بعدها.

فهذا النص عن أبي علي الجَيّانيّ يفيد أن خلفًا الخيام روى عنه «الصحيح» أيضًا أبو الفضل أحمد بن أبي عمران الهَرَويّ.

كما يفيد أن الجَيّانيّ سمعه من شيخه أبي العاصي حكم بن محمد بن حكم الجذامي، وشيخه سمعه من أبي الفضل أحمد بن أبي عمران الهَرَويّ، وذلك كان بمكة -حرسها الله تعالى- في سنة اثنتين وثمانين وثلاثمائة، بسماع بعضه وإجازة الباقي.

ويضيف أبو علي الجَيّانيّ مَعلمًا آخرَ من معالم هذه الرِّواية حيث يقول[1]: ورَوَينا عن أبي الفضل صالح بن محمد بن شاذان الأصبهاني، عن إبراهِيم بن مَعْقِل أن البُخارِيّ أجاز له آخر الديوان، من أول كتاب الأحكام إلى آخر ما رواه النَّسفي من «الجامع»؛ لأن في رِواية إبراهيم النَّسفي نقصان أوراق من آخر الديوان عن رِواية الفَرَبْريّ، قد عَلّمت على الموضع في كتابي، وذلك في باب قوله تعالى: ﴿يُرِيدُونَ أَن يُبَدِّلُوا۟ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ [الفتح: ١٥]..[2].

ونقل غير واحد من المحدثين قول ابن الصلاح في «مقدمته في علوم الحديث» في عدد أحاديث «صحيح البُخارِيّ» أنها أربعة آلاف حديث، ومنهم برهان الدين الأبناسي (٨٠٢) هـ في كتابه «الشذا الفياح»[3]، والعراقي (٨٠٦) هـ في «فتح المغيث»[4]، والسخاوي (٩٠٢) هـ في «فتح المغيث»

---

(١) «تقييد المهمل» ١/٦٢.

(٢) وسيأتي ذلك في الأمر الثاني من الأمور التي ساعدت على اشتهار نسخة الفَرَبري.

(٣) ١/٩٠.

(٤) ص١٦.

أيضًا[١]، وشيخ الإسلام زكريا الأنصاري (٩٢٦) هـ في «فتح الباقي» وغيرهم بما يدل على أن رِواية الفَرَبْريّ أكمل وأتم من رِواية حماد بن شاكر بمائتي حديث، وأكمل من رِواية إبراهيم النَّسفي بثلاثمائة حديث، والقطعة التي ذكرها الجَيّانيّ ووصفها لا تزيد على خمسة وستين حديثًا، اللهم إلا إذا كان هناك تقديم وتأخير في الأبواب والكتب.

وأبو علي الجَيّانيّ – رحمه الله تعالى- كان إمامًا كبيرًا ورحل إليه العلماء للسماع منه، ولذلك كل من جاء بعده وروى رِواية إبراهيم النَّسفي فإنما كان ذلك من طريق أبي علي الجَيّانيّ.

وعلى سبيل المثال نجد الإمام الشهير، والحافظ الكبير، القاضي أبا الفضل عِياض بن موسى اليحصبي المتوفى سنة (٥٤٤) هـ يسوق أسانيده في كتابه «مشارق الأنوار»[٢] إلى «صحيح البُخارِيّ» يقول: وأما رِواية أبي إسحاق النَّسفي فكتب إلي بها الشيخ الحافظ أبو علي الحسين بن محمد الغساني، وسمعت على القاضي أبي عبد الله التميمي كثيرًا مما قيد منها عنه قال: حدثني بها أبو العاصي حكم بن محمد الجذامي.. ثم ذكر إسناد أبي علي السابق.

وممن روى رِواية إبراهيم النَّسفي من طريق أبي علي الجَيّانيّ الحافظ الكبير ابن حجر العسقلاني (٨٥٢) هـ حيث يقول في فاتحة «فتح الباري»: وأما رِواية إبراهِيم بن مَعْقِل فبالإسناد إلى أبي علي الجَيّانيّ: أنبأنا الحكم ابن محمد.. إلخ[٣].

---

(١) ١/٣٢.

(٢) ص١٠ من المقدمة.

(٣) «فتح الباري» ١/٧.

ووقفت على بعض الأحاديث من «صحيح البُخارِيّ» من رِواية أبي عبد الله الحاكِم صاحب «المستدرك» عن أبي صالح خلف بن محمد عن إبراهِيم بن مَعْقِل، عن البُخارِيّ رواها عن أبي عبد الله الحاكِم الإمامُ البيهقي في «السنن الكبرى»، **وهذه الأحاديث هي**[١]:

الموضع الأول: في كتاب: النكاح، باب: سبب نزول آية الحجاب[٢] حديث عائشة – رضي الله عنها- قالت: يَرْحَمُ اللَّهُ نِسَاءَ الْمُهَاجِرَاتِ الأُوَلَ، لَمَّا أَنْزَلَ اللَّهُ ﴿وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَىٰ جُيُوبِهِنَّ﴾ [النور: ٣١] شَقَّقْنَ مُرُوطَهُنَّ فَاخْتَمَرْنَ بِهِ. ثم قال البيهقي: رواه البُخارِيّ هكذا.

الموضع الثاني: من كتاب: اللعان، باب: كيف اللعان[٣] عن ابن عمر، رضي الله عنهما، أَنَّ رَجُلاً رَمَى امْرَأَتَهُ فَانْتَفَى مِنْ وَلَدِهَا فِي زَمَانِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ..إلخ.

الموضع الثالث: من كتاب: الأشربة، باب: ما جاء في تفسير الخمر الذي نزل[٤]: حديث ابن عمر – رضي الله عنهما- قال: نَزَلَ تَحْرِيمُ الْخَمْرِ،

---

(١) لقد حرصت على تتبع هذه المواضع لما لها من أهمية في الكشف عن معالم هذه الرواية والتي كانت تُعَد في المرتبة الثانية من بين الروايات بعد رواية الفَرَبري، وخاصة إذا قارنا هذه النصوص بالنصوص المتداولة بين أيدينا من «الصحيح»، والتي ترجع إلى تحرير اليونيني لرواية الفَرَبري.

(٢) «السنن الكبرى» ٨٨/٧ وهو في «الصحيح» في كتاب: التفسير، باب تفسير: ﴿وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَى جُيُوبِهِنَّ﴾.. ١٠٩/٦ (٤٧٥٨).

(٣) «السنن الكبرى» ٤٠٤/٧ وهو في «الصحيح» في كتاب: التفسير، تفسير سورة النور، باب قوله تعالى: ﴿وَالْخَامِسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا﴾.. ١٠١/٦ (٤٧٤٨).

(٤) «السنن الكبرى» ٢٩٠/٨، ٢٩١ وهو في «الصحيح» في كتاب: التفسير تفسير سورة المائدة باب قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالأَنصَابُ﴾ ٥٣/٦ (٤٦١٦).

وَإِنَّ بالْمَدِينَةِ يَوْمَئِذٍ لَخَمْسَةَ أَشْرِبَةٍ، مَا فِيهَا شَرَابُ الْعِنَبِ.

كما وقفت على بعض الأحاديث من «الصحيح» رواها الخَطّابِيّ في كتاب «غريب الحديث» من طريق خلف بن محمد، عن إبراهِيم بن مَعْقِل، عن البُخارِيّ[١].

تلاميذه[٢]:

١- أبو الأسد: أحمد بن إبراهيم بن أحمد بن الوليد بن عبد الملك ابن حوصلة، الكوفي، ثم البُخارِيّ.

ترجم له الذَّهَبِيّ في «تاريخ الإسلام» في وفيات سنة(٣٥٤) هـ[٣]، وقال سمع: صالح بن محمد جزرة، وحامد بن سهل وإبراهِيم بن مَعْقِل النَّسفي توفي في ذي القعدة.

وترجم له ابن ماكولا في «الإكمال» فقال: وأبو الأسد الفقيه أحمد.. يروي عن أَحْيَدَ بن عمر بن هارون بن صوان، الفقيه البُخارِيّ، وأخوه أبو جعفر محمد بن إبراهيم بن أحمد بن الوليد، بخاري، يعرف بأخي أبي الأسد الفقيه[٤].

٢- أحمد بن سهل بن حمدويه[٥] أبو نصر، الفقيه، القبائي، البُخارِيّ.

---

(١) وينظر هذه الأحاديث في «الغريب» ١/١٦٣، ٢٠٨، ٢٢٦، ٢٣٢، ٢٥٩، ٣٣٦، ٣٨٥، ٦٠٩، ٦٢٨.

(٢) لقد حصرت تلاميذه من خلال التراجم والأحاديث المروية عنه، ورتبتهم على حروف المعجم.

(٣) ٢٦/ ١٠١.

(٤) وينظر ترجمته في: «الإكمال» لابن ماكولا ١/٨٤ مادة: الأسد، والذَّهَبِيّ في «تاريخ الإسلام» ٢٦/١٠١ سنة أربع وخمسين وثلاثمائة.

(٥) ينظر ترجمته في: «الإرشاد» لأبي يعلى الخليلي ٣/٩٧٤ (٩٠٣)، و«الإكمال» لابن

يروي عن سهل بن المتوكل، وصالح بن محمد جزرة، وإبراهِيم بن مَعْقِل النَّسفي.

وأكثر من الرِّواية عنه الحاكِم حتى بلغت تسعة وستين موضعًا في كتابه «المستدرك».

قال فيه الخليلي في «الإرشاد»: ثقة، متفق عليه، روى عنه حفاظ بخارى، وحَدَّثَنا عنه الحاكِم أبو عبد الله وأثنى عليه.

وقال ابن نقطة في «تكملة الإكمال» باب حمدويه: حدث عن عمر بن داود، حدث عنه أبو عبد الله محمد بن أحمد الغُنْجار في «تاريخ بخارى».اهـ.

وسماع أحمد بن سهل الفقيه من إبراهِيم بن مَعْقِل ذكره الحاكِم في «المستدرك»[1] في كتاب: معرفة الصحابة، باب: ذكر مناقب عمرو بن العاص في سياق إسناده الحديث في فضائل عمرو بن العاص، كما ذكره ابن عساكر في ترجمته في «تاريخ دمشق»[2].

وقد روى أيضًا أحمد بن سهل الفقيه عن إبراهِيم بن مَعْقِل، عن حرملة، عن ابن وهب، عن مالك «الموطأ».

وروى أحاديثَ وآثارًا كثيرةً من روايته البيهقيُّ في «شعب الإيمان» و«السنن الكبرى»[3].

ماكولا ذكره في ترجمة الحسين بن محمد البابيني ٤١٣/١، و«تكملة الإكمال» لابن نقطة ٢٨٣/٢ (١٥٨٣) باب: حمدويه، و«تبصير المنتبه» لابن حجر في مشتبه النسبة من حرف القاف ١١٥١/٣ مادة: القبائي، و«تاريخ دمشق» ٢٢٦/٧.

(١) ٤٥٥/٣.

(٢) ٢٢٦/٧.

(٣) أرقامها في ترجمة شيخ إبراهيم بن معقل: حرملة بن يحيى.

٣- أحمد بن محمد بن السكن بن أمية بن زر بن عبد الله أبو الفوارس النَّسفي.

سمع محمد بن إبراهيم البُوشَنْجِي، وإبراهِيم بن مَعْقِل النَّسفي، وزكريا بن حسين.

وعنه: خلف بن أحمد الأمير، والحسن بن أبي الحجاج وغيرهما.

توفي سنة ست وستين وثلاثمائة بنَسَف، وكان مسند وقته بنَسَف[١].

٤- الحسن بن جعفر بن محمد الشاشي: ذكر له ابن عساكر حديثًا عن إبراهيم، عن البُخارِيّ قوله: خرجت كتابي «الجامع» في بضع عشرة سنة وجعلته بيني وبين الله حجة[٢].

٥- الحسن بن الحسين البُخارِيّ البزار: يروي عن إبراهِيم بن مَعْقِل، وأكثر من الرِّواية عنه ابن عدي[٣].

روى عن ابن معقل عن البُخارِيّ قوله: ما أدخلت في كتابي «الجامع» إلا ما صح، وتركت من الصحاح حتى لا يطول الكتاب.

وروى عن ابن معقل أيضًا عن البُخارِيّ قوله: ما استصغرت نفسي عند أحد إلا عند علي بن المديني[٤].

---

(١) ينظر ترجمته في: «الأنساب» للسمعاني ٦/٢٧٥، «اللباب» لابن الأثير ٢/٦٧، «تاريخ الإسلام» ٢٦/٣٥٤ في وفيات سنة ستٍّ وستين وثلاثمائة، «الوافي بالوفيات» ٧/٣٧١ (٣٣٦٤)، «تبصير المنتبه» لابن حجر ٢/٦٥٩.

(٢) ينظر «تاريخ دمشق» ٥٢/٧٣ ولم أقف على ترجمتة إلا عند ابن عساكر، وسيأتي تخريج هذا النص .

(٣) ينظر ترجمته في: «تاريخ دمشق» ٥٢/٩٩، و«التعديل والتجريح» للباجي ١/٣٠٩، ٣/٩٦٢، «تاريخ بغداد» ١١/٤٦٣.

(٤) سيأتي تخريج النصين قريبًا .

٦- سعيد بن إبراهيم بن معقل بن الحجاج أبو عثمان النَّسفي.

رئيس أصحاب الحديث ببلده، سمع أباه إبراهيم، ومعمر بن محمد البلخي، وبمكة علي بن عبد العزيز، وغير واحد.

وحدث عنه ابنه عبد الملك، وكان نقمة على القرامطة توفي سنة ٣٤١هـ[١].

٧- سهل بن السري بن الخضر، أبو حاتم الحذاء البُخارِيّ الحافظ.

روى عن إبراهِيم بن مَعْقِل كما في «تاريخ دمشق»[٢]، وأحمد بن عبد الواحد البُخارِيّ، وأحمد بن محمد القرشي، وبكر بن منير، وصالح بن محمد جزرة، ومحمد ابن حريث.

وأكثر ابن منده من الراوية عنه في «معرفة الصحابة»، وروى عنه أيضا ابن عدي في «الكامل»[٣] في ترجمته سليمان بن عمرو بن عبد الله النخعي الكوفي.

وله ذكر في «تهذيب الكمال»[٤] في ترجمة الحسن بن شجاع البلخي، وفي ترجمة عبيدة بن بلال التميمي.

٨- صالح بن محمد بن شاذان أبو الفضل الكرجي ثم الأصبهاني.

قدم مصر مرتين، وكتب بها عن جماعة من محدثي مصر، ثم خرج إلى مكة، وتوفي بها في رجب سنة أربع وعشرين وثلاثمائة.

---

(١) ينظر ترجمته في: «الإكمال» لابن ماكولا ٣٢١/١، «تاريخ الإسلام» ٢٤٤/٢٥ وفيات سنة إحدى وأربعين وثلاثمائة، و«تذكرة الحفاظ» ٦٨٦/٢، و«تبصير المنتبه» لابن حجر ١٣٧٤/٤.

(٢) ٥٦/٤٣.

(٣) ٤/ ٢٢٣ (٧٣٣).

(٤) ١٧٥/٦، ٢٥٦/١٩ (٣٧٥١).

حدث بـ«تاريخ البُخارِيّ»، وحدث عنه جماعة من أهل خراسان وأهل بلده وبغداد وغيرهم، وكان ثقة، روى «الصحيح» عن إبراهِيم بن مَعْقِل، وعنه أخذ أصبغ ابن قاسم بن أصبغ[١].

٩- الحافظ عبد المؤمن بن خلف بن طفيل بن زيد بن طفيل، أبو يعلى التميمي النَّسفي: كان أثريًا، ظاهري المذهب، شديدًا على أهل القياس، يتبع أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه كثيرًا.

روى عن إبراهِيم بن مَعْقِل كما في «تاريخ الإسلام» و«تذكرة الحفاظ»، وأكثر من الرِّواية عن أبي يعلى صالح بن محمد بن أيوب، وأكثر من الرِّواية عنه أبو مسلم عبد الرحمن بن مهران كما في «تاريخ بغداد» و«تهذيب الكمال» و«تاريخ دمشق»، توفي سنة ست وأربعين وثلاثمائة[٢].

١٠- عبد المؤمن بن عبد المجيد أبو يعلى النَّسفي: ذكر الذَّهَبِيّ أنه ممن روى عن إبراهِيم بن مَعْقِل، وروى أيضًا عن محمد بن إبراهيم البُوشَنْجِي، وروى عنه جعفر بن محمد التوبني، مات بعد الستين وثلاثمائة[٣].

١١- أبو العباس عبد الله بن محمد بن فرنكديك الوصافي: نسبة إلى

---

(١) ينظر ترجمته في: «طبقات المحدثين بأصبهان» لأبي الشيخ الأنصاري ٢٩٧/٤ (٦٨٠)، وذكر «أخبار أصبهان» لأبي نعيم ٣٤٩/١، و«تاريخ الإسلام» ٣٠٤/٢٦، و«تاريخ دمشق» ٣٨١/٢٣- ٣٨٢ (٢٨٣٠).

(٢) ينظر ترجمته في: «تذكرة الحفاظ» ٨٨٦/٣ (٨٣٧)، و«تاريخ الإسلام» ٣٥٤/٢٥ (٥٩١) وفيات سنة ست وأربعين وثلاثمائة، و«سير أعلام النبلاء» ٤٨٠/١٥ (٢٧٣)، و«الوافي بالوفيات» ٢٣٨/١٩ (٢١٤)، و«مرآة الجنان» لليافعي ٣٤٠/٢، و«شذرات الذهب» ٣٧٣/٢.

(٣) ينظر ترجمته في: «تاريخ الإسلام» ٤٦١/٢٦، ٦٧٣.

سكة بنَسَف يقال لها: درب وصاف.

سمع إبراهِيم بن مَعْقِل وغيره، قال أبو العباس المُسْتَغْفريّ: عندي أجزاء بخطه من تفسير إبراهِيم بن مَعْقِل سمعه منه[١].

١٢- أبو الحسن علي بن إبراهيم بن أحمد بن عقار الطغامي: صاحب الأوقاف، يروي عن صالح بن محمد الحافظ، وموسى بن أفلح، ويحيى بن بدر السمرقندي، ومحمد بن الحسن صاحب «الأمالي».

وروى عن إبراهِيم بن مَعْقِل، كما ذكر ابن عساكر والذَّهَبِيّ في «السير».

مات في شوال سنة سبع وأربعين وثلاثمائة كما في «الإكمال» و«تبصير المنتبه».

وفي «اللباب» و«تاريخ الإسلام» سنة تسع[٢].

١٣- أبو الحسين محمد بن الحسين بن علي بن يعقوب الكاتب.

روى له ابن عساكر عن إبراهِيم بن مَعْقِل عن البُخارِيّ قوله: ما أدخلت في كتاب «الجامع» إلا ما صح، وتركت من الصحاح لحال الطول[٣].

١٤- الإمام الحافظ أبو بكر محمد بن زكريا بن حسين النَّسفي

---

(١) ينظر ترجمته في: «الأنساب» ٣٤٧/١٣، «معجم البلدان» ٣٧٨/٥، «تاج العروس» للزبيدي ٥٢٤/١٢، «توضيح المشتبه» لابن ناصر ١٨٢/٩.

(٢) الطغامي: نسبة إلى طغامي من سواد بخارى، ينظر في ترجمته: «الإكمال» لابن ماكولا ٢٧٣/٥، ٢٢٢/٦، و«اللباب» لابن الأثير ٢٨٢/٢، و«تاريخ الإسلام» ٤٢٥/٢٥ (٧٠٧) وفيات سنة تسع وأربعين، و«سير أعلام النبلاء» ٤٩٣/١٣ ترجمة إبراهيم بن معقل، «تبصير المنتبه» لابن حجر ٨٧٦/٣، ٩٥٨.

(٣) ينظر: «تاريخ دمشق» ٧٣/٥٢ ولم أقف له على ترجمته إلا عند ابن عساكر.

الصكوكي.

حدث عنه محمد بن نصر المَرْوَزيّ، وصالح بن محمد جزرة، ومحمد بن إبراهيم البُوشَنْجِي، وإبراهِيم بن مَعْقِل النَّسفي، كما ذكر الذَّهَبِيّ في «التاريخ» و«التذكرة».

ذكره جعفر المُسْتَغْفريّ في «تاريخ نَسَف» فقال: كان حافظا مؤلفًا للأبواب، عارفًا بحديث أهل بلده، توفي في جمادى الأولى سنة أربع وأربعين وثلاثمائة قال الذَّهَبِيّ: ما وقع لي حديثه، ولا أكاد أعرفه[١].

١٥- أبو بكر محمد بن السري[٢] يلقب بـ(جم) الجويباري[٣].

قال أبو العباس المُسْتَغْفريّ: اسمه محمد بن السري، و(جم) لقب، من سكة الجويبار، شيخ صالح، كان يغسل الموتى، لقي محمد بن إسماعيل البُخارِيّ.

وروى عن إبراهِيم بن مَعْقِل، ومحمد بن موسى بن الهذيل.

سمع منه عبد الله بن أحمد بن محتاج، وأبو بكر أحمد بن عبد العزيز، وحَدَّثَنا عنه أبو مروان عبد الملك بن سعيد بن إبراهيم، بحديث قد رويناه في أول هذا الكتاب، فيمن اسمه محمد.اهـ.

١٦- يوسف بن معروف بن جبير النَّسفي: سمع محمد بن إبراهيم

---

(١) ينظر ترجمته في: «سير أعلام النبلاء» ٢٣٣/١٦ (١٦٥)، «تذكرة الحفاظ» ٩٣٠/٣ (٨٨٣)، «تاريخ الإسلام» ٣٠٨/٢٥ (٥١٠) وفيات سنة أربع وأربعين، و«شذرات الذهب» ٣٦٩/٢، «معجم المؤلفين» ٣٠٣/٣ (١٣٣٥٩).

(٢) ينظر ترجمته في: «معجم البلدان» ١٩١/٢ مادة: جوبيار، و«الأنساب» للسمعاني ١٢٦/٢- ١٢٧.

(٣) بضم الجيم وسكون الياء، المنقوطة باثنتين من تحتها، وفتح الباء المنقوطة بواحدة، وفي آخرها الراء المهملة نسبة إلى جويبار إحدى قرى هراة

البُوشَنْجِي، وإبراهِيم بن مَعْقِل النَّسفي وجماعة. مات قبل سنة ستين وثلاثمائة بقليل[1].

* * *

(١) ينظر ترجمته في: «تاريخ الإسلام» ٢٦/٢٤٠ وفيات سنة ستين وثلاثمائة.

مرويات إبراهِيم بن مَعْقِل

مما يتعلق بـ«صحيح البُخارِيّ»

من خلال النصوص التي وقفت عليها والتي ذكر فيها إبراهِيم بن مَعْقِل، وقفت على أربعة نصوص مما يتعلق بـ«صحيح البُخارِيّ» أو بالبُخارِيّ نفسه، **وهذه النصوص هي:**

أولًا: النص الذي رواه خلف بن محمد بن إسماعيل عنه قال: سمعت أبا عبد الله ابن محمد بن إسماعيل البُخارِيّ يقول: كنت عند إسحاق بن راهويه فقال لنا بعض أصحابنا: لو جمعتم مختصرًا لسنة النبي ﷺ، فوقع ذلك في قلبي فأخذت في جمع هذا الكتاب، يعني: «الجامع». رواه الخطيب البغدادي في «تاريخه»[(١)].

---

(١) أخرجه الخطيب في «تاريخ بغداد» ٨/٢ ترجمة البُخَارِيّ، وفي «مسألة الاحتجاج بالشافعي» ص٣٦ قال: أخبرني محمد بن أحمد بن يعقوب قال: أنبأنا محمد بن نعيم الضبي قال: سمعت خلف بن محمد بن إسماعيل البُخَارِيّ به، فذكره.

ومن طريق الخطيب أخرجه كل من: ابن عساكر في «تاريخ دمشق» ٧٢/٥٢ ، والمزي في «تهذيب الكمال» ٤٤١/٢٤- ٤٤٢ (٥٠٥٩) ترجمة البُخَارِيّ، والحافظ ابن حجر في «هدي الساري» ص٦- ٧ الفصل الأول، وفي «تغليق التعليق» ٤١٩/٥- ٤٢٠ في ذكر سبب تصنيفه «الجامع».

وذكره الإمام النووي في «تهذيب الأسماء واللغات» ٧٤/١ قال: روينا عن إبراهيم بن معقل.. فذكره. والحافظ الذَّهَبِيّ في «تاريخ الإسلام» ٢٤٨/١٩- ٢٤٩ (٤٠١) ترجمة البُخَارِيّ وقال: فقال رجل: لو جمعتم..، وفي «سير أعلام النبلاء» ٤٠١/١٢ ترجمة البُخَارِيّ، ذكر رحلته وطلبه وتصانيفه، والسبكي في «طبقات الشافعية» ٢٢١/٢ ترجمة البُخَارِيّ، والحافظ ابن حجر في «تهذيب التهذيب» ٥٠٨/٣- ٥٠٩ ترجمة البُخَارِيّ، والسيوطي في «تدريب الراوي» ١٠٨/١.

وشيخ الخطيب وشيخ شيخه لم أجد من ترجمهما، ولم أجد من روى عن شيخ

وهذا النص له أهميته ودلالته في الباعث لمحمد بن إسماعيل البُخارِيّ في تصنيف «الصحيح»؛ لذا لا تجد أحدًا تكلم عن «الصحيح» أو عن البُخارِيّ، رحمه الله تعالى، إلا ويذكر هذه الرِّواية؛ لأنها نص صريح في الباعث على تأليفه.

ومن الملاحظ في هذا النص أن الباعث للبخاري كان مجيء هذا الأمر في مجلس شيخه إسحاق بن راهويه، على لسان أحد الحاضرين في المجلس، فتذاكر الحاضرون الأمر، فوقع ذلك الأمر في نفس الإمام البُخارِيّ.

وقد تتبعت نص الرِّواية فوجدتها بلفظ: كنت عند إسحاق بن راهويه فقال لنا بعض أصحابنا: لو جمعتم مختصرًا لسنن النبي ﷺ.

غير أني وجدت الحافظ ابن حجر في مقدمة «فتح الباري» وقد ساق الرِّواية بسنده إلى الخطيب البغدادي فقال: كنا عند إسحاق بن راهويه فقال: لو جمعتم كتابا.. إلخ.

فجعل الباعث هو قول إسحاق؛ حيث قوَّى ذلك من عزمه.

وتبعه في ذلك السيوطي في «تدريب الراوي».

وفي «تاريخ الإسلام» للذهبي وعند السبكي في «طبقاته» قال: فقال رجل: لو جمعتم كتابا..إلخ.

النص الثاني: رُوي عن إبراهِيم بن مَعْقِل النَّسفي أنه قال: سمعت محمد بن إسماعيل البُخارِيّ يقول: ما أدخلت في كتاب «الجامع» إلا ما صح وتركت من الصحاح لحال الطول[1].

الخطيب إلا هو، ولا عن شيخ شيخه إلا محمد بن أحمد بن يعقوب.

(١) هذا النص رواه عن إبراهيم اثنان:

وهذا النص أيضا لا تكاد تجد أحدًا تكلم على شرط «صحيح البُخارِيّ» إلا وذكره. حيث يفيد نص البخاري على أصحيته كل ما أدخله في «صحيحه»، كما يفيد أنه لم يشترط استيعاب الأحاديث الصحيحة عنده أو عند غيره.

النص الثالث: قال إبراهِيم بن مَعْقِل النَّسفي سمعت محمد بن إسماعيل البُخارِيّ يقول: ما استصغرت نفسي عند أحد إلا عند علي بن المديني[1].

الأول: الحسن بن الحسين البُخَارِيّ، رواه عنه ابن عدي في «الكامل» ٢٢٦/١، وعنه أحمد بن أبي مسلم الحافظ، وعبد الواحد بن بكر الصوفي، فيما رواه عنهما الخليلي في «الإرشاد» ٩٦٢/٣، وأبو سعد الماليني فيما أخرجه عنه الخطيب في «تاريخ بغداد» ٨/٢- ٩، وكذا أخرجه ابن أبي يعلى الفراء في «طبقات الحنابلة» ٢٥٢/٢- ٢٥٣ عن أحمد بن مهدي، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» ٧٣/٥ من طريق أبي القاسم بن مسعدة عن حمزة بن يوسف كلاهما الماليني وحمزة بن يوسف عن ابن عدي به.

وأخرجه الحافظ المزي في «تهذيب الكمال» ٤٤٢/٢٤ من طريق الخطيب به بهذا اللفظ، وعند بعضهم: الطوال بدل الطول.

وأخرجه ابن رشيد الفهري في «السنن الأبين» من طريق الخليلي وعندهما: وقد تركت من الصحاح يعني: خوفًا من التطويل.

وأخرجه الذَّهَبِيّ في «السير» ٤٠٢/١٢ من طريق أحمد بن الحسن بن بندار عن أبي أحمد بن عدي بالإسناد السابق وفيه: وتركت من الصحاح كي لا يطول الكتاب.

الثاني: أبو الحسين محمد بن الحسين بن علي بن يعقوب الكاتب أخرجه عنه ابن عساكر ٧٣/٥٢، قال: أَخْبَرَنَا أبو الحسن الموحد أنبأنا أبو المظفر النَّسفي أنبأنا أبو عبد الله غنجار عنه به.

(١) أخرجه الخطيب في «تاريخ بغداد» ١٧/٢، وابن أبي يعلى الفراء في «طبقات الحنابلة» ١٣٧/٢ عن أحمد نزيل دمشق، كلاهما (الخطيب وشيخ الفراء أحمد) عن

النص الرابع: ما روي عن إبراهِيم بن مَعْقِل النَّسفي قال: سمعت محمد بن إسماعيل البُخارِيّ يقول: خرجت كتابي «الجامع» في بضع عشرة سنة، وجعلته فيما بيني وبين الله حجة[1].

أبي حازم عمر بن أحمد، عن محمد بن محمد بن العباس، عن جده أحمد بن عبد الله قال: سمعت جدي محمد بن يوسف يقول: سمعت محمد بن إسماعيل البُخَارِيّ يقول: فذكره بزيادة: (وربما كنت أغرب عليه).

وأخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» ٨١/٥٢ من طريق الخطيب، بنحوه، بالزيادة المذكورة.

وروي من وجه آخر أخرجه الخطيب ٤٦٣/١١، أَخْبَرَنَا أبو سعد الماليني، أَخْبَرَنَا عبد الله ابن عدي قال: سمعت الحسن بن الحسين البُخَارِيّ يقول: سمعت إبراهيم بن معقل به.. فذكره.

(١) أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» ٧٣/٥٢ من طريق غنجار عن أبي الحسين محمد بن عمران بن موسى الجُرْجَانيّ، عن الحسن بن جعفر بن محمد الشاشي عن إبراهيم بن معقل به.. .

المبحث الثاني

رواية حماد بن شاكر النَّسفي (٣١١) هـ

اسمه ونسبه[١]:

هو الإمام المحدث الصدوق حماد بن شاكر بن سَوِيَّه- بفتح السين وكسر الواو وتشديد الياء وآخره هاء- أبو محمد النَّسفي الوراق. راوي «الجامع الصحيح» عن البُخارِيّ.

حدث عن عيسى بن أحمد العسقلاني، ومحمد بن إسماعيل البُخارِيّ، وأبي عيسى الترمذي.

وحدث عنه بـ«الصحيح» أحمد بن محمد النسوي شيخ الحاكِم أبي عبد الله.

وقال ابن النقطة: قال جعفر بن محمد بن المعتز المُسْتَغْفريّ في «تاريخ نَسَف»: روى عن محمد بن إسماعيل «الجامع»، ثقة مأمون، رحل إلى الشام، وروى عن جماعة من الشاميين والغرباء، وروى عن أبي عيسى الترمذي، وعيسى بن أحمد العسقلاني.. حدثني عنه بكر بن محمد بن جعفر بالجامع من أوله إلى آخره وأبو أحمد قاضي بخارى.

أقوال العلماء فيه: سبق قول المستغفري فيه: ثقة مأمون.

---

(١) ينظر في ترجمته: «الإكمال» ٣٩٤/٤ باب سويد وسويه، و«التقييد» لابن نقطة ص٢٥٧-٢٥٨ (٣١٦)، وترجم له الذَّهَبِيّ في «سير أعلام النبلاء» ٥/١٥(١)، وفي «المشتبه» ٢٧٧/١ مادة: سويه، والصفدي في «الوافي بالوفيات» ١٥٢/١٣(١٦٤)، والمرتضى الزبيدي في «تاج العروس» ٥٥٢/١٩-٥٥٣ مادة: سوو، وابن ناصر الدين في «توضيح المشتبه» ٢١٢/٥، وابن حجر في «تبصير المنتبه»٧٠١/٢ ، وينظر «النجوم الزاهرة»٢٠٩/٣.

وقال فيه الذَّهَبِيّ في «السير»: الإمام المحدث الصدوق.

وأجمع كل من ترجم له على وصفه براوي «الصحيح» عن البُخارِيّ.

وفاته:

لم يذكر أحد ممن ترجم له سنة ولادته وأجمعوا على وفاته – رحمه الله تعالى- سنة إحدى عشرة وثلاثمائة.

* * *

روايته للصحيح

لم تذكر التراجم التي ترجمت لحماد بن شاكر سنة سماعه لـ«الصحيح» من البُخارِيّ ولكن كل من ترجم له نص على أنه راوي «الصحيح» عن البُخارِيّ، ورِواية حماد بن شاكر لـ«الصحيح» نص غير واحد على أنها أنقص بمائتي حديث عن رِواية الفَرَبْريّ، من حيث عدد الأحاديث، كما قال برهان الدين الأبناسي، والعراقي في «فتح المغيث»، والسخاوي، وشيخ الإسلام زكريا الأنصاري، حيث قالوا تعقيبًا على قول ابن الصلاح في عدد الأحاديث التي في البُخارِيّ: سبعة آلاف ومائتان وخمسة وسبعون حديثًا.. .

قالوا: هذا مُسلَّم في رِواية الفَرَبْريّ، وأما رِواية حماد بن شاكر فهي دون رِواية الفَرَبْريّ بمائتي حديث..إلخ[١].

ورِواية حماد بن شاكر عُرفت فيما -وقفت عليه- من طريقين:

أحدهما: من رِواية بكر بن محمد بن جعفر[٢].

قال المُسْتَغْفريّ في «تاريخ نَسَف» في ترجمة حماد: روى عن محمد ابن إسماعيل «الجامع»، ثقة مأمون، رحل إلى الشام.. حدثني عنه بكر بن محمد بن جعفر بـ«الجامع» من أوله إلى آخره.. . اهـ[٣].

وقول المُسْتَغْفريّ هذا نقله كثير ممن ترجم لحماد، ومنهم ابن نقطة والذهَبِيّ .

الآخر: هو من رِواية أحمد بن محمد بن رميح النسوي[٤].

---

(١) وسيأتي التفصيل في ذلك عند الكلام على أسباب اشتهار رواية الفَرَبري .

(٢) لم أقف على ترجمته.

(٣) «التقييد» لابن نقطة ص٣١٦.

(٤) ينظر في ترجمته: «التقييد» لابن نقطة ص١٧٥ (١٩٦)، وترجم له الخطيب وأطال

قال فيه الذَّهَبِيّ في «السير»: الإمام الحافظ الجوال، أبو سعيد أحمد ابن محمد ابن رميح بن عصمة، النخعي، النسوي، ثم المَرْوَزِيّ، صاحب التصانيف.اهـ.

سمع أبا خليفة الجمحي، وعمر بن أبي غيلان، وابن زيدان البجلي، وأبا العباس السراج وطبقتهم.

روى عنه: الدارقطني، والحاكِم أبو عبد الله، وأبو القاسم السراج، وابن رزقويه وغيرهم.

قال الحاكِم: قدم نيسابور فعقدتُ مجلس الإملاء، وقرأت عليه «صحيح البُخارِيّ»، وقد أقام بصعدة من اليمن زمانًا، ثم قدم وأكرموه، وأكثروا عنه ببغداد، وما المثل فيه إلا كما قال يحيى بن معين: لو ارتد عبد الرزاق ما تركنا حديثه، وقد سألته المقام بنيسابور.. .اهـ.

قال الذَّهَبِيّ: وثقه الحاكِم، وأبو الفتح بن أبي الفوارس، وضعفه أبو زرعة الكشي، وأبو نعيم.

ونقل ابن نقطة عن الحاكِم أيضًا أنه قال فيه بعد أن نسبه: هو الحافظ الثقة، مولده بالشرمقان[1]، ومنشؤه بمرو، ثم انتقل إلى العراق، ثم انصرف

في «تاريخ بغداد» ٥/٦- ٨، والذَّهَبِيّ في «سير أعلام النبلاء» ١٦/١٦٩- ١٧١، و«تذكرة الحفاظ» ٣/٩٣٠- ٩٣١ (٨٨٤) في الطبقة الثانية عشرة، و«العبر» ٢/٣٠٧، و«ميزان الاعتدال» ١/١٣٥ (٥٤٣)، و«تاريخ الإسلام» ٢٦/١٥٦- ١٥٧ وفيات سنة (٣٥٧)، والسيوطي في «طبقات الحفاظ» (٣٧٧) ترجمة (٨٥٢)، وابن عبد الهادي في «طبقات علماء الحديث» ٣/١٢٢- ١٢٣ (٨٥٤)، والصفدي في «الوافي بالوفيات» ٧/٤٠٠ (٣٣٩٩) وغيرهم.

(١) الشرمقان: بفتح أوله وسكون ثانيه وبعد الميم قاف وآخره نون والعجم يقولون جرمقان بليدة بخراسان من نواحي أسفرايين في الجبال بينها وبين نيسابور أربعة أيام. انظر «معجم البلدان» ٣/٣٣٨

إلى خراسان وقد شاخ، وذلك في سنة خمسين وثلاثمائة، فعقدت له المجلس في مسجد يحيى بن صبيح، وقرأت عليه «الجامع الصحيح» للبخاري وحضر الناس، فأقام بنيسابور ثلاث سنين، ثم اسُتدعي إلى صعدة، فأدركته منيته بالبادية، فتوفى بالجحفة سنة سبع وخمسين وثلاثمائة.اهـ.

وقال الخطيب في «تاريخه»: حدثني علي بن محمد بن نصر قال: سمعت حمزة ابن يوسف يقول: سألت أبا زرعة محمد بن يوسف عن أحمد بن محمد بن رميح النسوي، فأومأ إلي أنه ضعيف أو كذاب، قال حمزة: الشك مني.

قال **أبو نعيم الحافظ**: كان أبو سعيد أحمد بن محمد بن رميح النسوي ضعيفًا.

وقال الخطيب: الأمر عندنا بخلاف ذلك، وهو ثقة ثبت، لم يختلف شيوخنا الذين لقوه في ذلك.

ثم ساق الخطيب بأسانيده إلى بعض الأئمة ممن وثقوه، فنقل عن أبي الفتح محمد بن أبي الفوارس قال: كان أحمد بن محمد بن رميح النسوي ثقة في الحديث.

ونقل أيضًا عن أبي سعيد الإدريسي قال: أحمد بن محمد بن رميح النسوي لم أرزق السماع منه، ذكر لي أصحابنا حفظه وتيقظه ومعرفته في الحديث.

ثم نقل قول الحاكِم فيه: الحافظ ثقة مأمون.

وقال ابن حجر في «اللسان»: وإنما ضعفه من ضعفه؛ لأنه كان زيدي المذهب، يتظاهر به، وقد تكلم بعضهم في روايته أيضًا، قاله ابن طاهر.

قلت (الباحث): وجاء في ترجمة إسحاق بن إسماعيل الجُوزجاني

عند ابن حجر في «اللسان» بعد ذكره لحديثٍ رواه الدارقطني في «غرائب مالك» عن أحمد ابن محمد بن رميح، عن يعقوب بن يوسف، عن إسحاق ابن إسماعيل هذا، فقال (أي: الدارقطني): هذا حديث باطل، ومن دون مالك ضعفاء. «لسان الميزان»[١].

فهذا النص من الدارقطني فيه تصريح بتضعيف ما دون مالك وفيهم ابن رميح.

بينما قال الدارقطني في موضع آخر من «الغرائب» كما في «اللسان»: حَدَّثَنا أحمد بن محمد بن رميح النسوي قال أحمد بن الخضر المَرْوَزيّ قال: ثنا يحيى بن ساسويه.. وقال: غريب إن كان الراوي ضبطه ورجاله كلهم معروفون بالثقة.اهـ[٢].

فهذا أيضًا توثيق من الدارقطني لرجال هذا السند ومنهم ابن رميح.

ومما يدل على إمامة هذا الرجل وحفظه، بالإضافة إلى ما سبق، أن الحافظ الذَّهَبِيّ ترجم له في «تذكرة الحفاظ»، و«سير أعلام النبلاء» وكذلك ابن عبد الهادي لما عدَّه في «طبقات علماء الحديث» وقال: الحافظ الجوال.. صاحب التصانيف.

توفي ﷺ في سنة سبع وخمسين وثلاثمائة.

وإنما أطلت في ترجمة ابن رميح؛ لأن رِواية حماد لم تشتهر إلا من طريقه.

* * *

(١) ١/٥٣٨ (١١٠٥).

(٢) «لسان الميزان» ١/٣٩٥- ٣٩٦ (٨٢٠).

مظان رواية حماد بن شاكر

رِواية حماد بن شاكر غير معروفة اليوم، ولم أقف على نسخة مخطوطة تنسب له رواية الصحيح، ولكني من خلال تتبع النصوص عند الأئمة، قد وجدت بعض الأحاديث من الصحيح، رويت من طريق تلميذه أحمد بن رميح.

ويبدو -والله أعلم- أن الحاكِم أبا عبد الله هو الذي احتفظ لنا ببعض الأحاديث من هذه الرِّواية من طريق أحمد بن رميح عنه.

فقد نقل ابن نقطة عن الحاكِم قوله في ترجمة أحمد بن رميح: ثم انتقل إلى العراق، ثم انصرف إلى خراسان وقد شاخ، وذلك في سنة خمسين وثلاثمائة، فعقدت له المجلس في مسجد يحيى بن صبيح، وقرأت عليه «الجامع الصحيح» للبخاري وحضر الناس، فأقام بنيسابور ثلاث سنين. اهـ

فهذا النص يدل على تحديثه بنيسابور، وسماع الحاكِم منه في سنة خمسين وثلاثمائة.

ولقد أكثر البيهقي النقل من هذه الرِّواية حيث ذكر في «السنن الكبرى» مواضع رواها عن شيخه أبي عبد الله الحاكِم، عن أحمد بن محمد ابن رميح، عن حماد بن شاكر، عن البُخارِيّ.

وسأذكر هذه المواضع لما لها من أهمية في الكشف عن معالم هذه الرِّواية التي لا تعرف اليوم، ويمكن من خلالها المقارنة بين هذه الرواية وغيرها من الروايات، وهذه المواضع هي:

الموضع الأول: كتاب: الطهارة، باب: النهي عن الإناء المفضض، حديث عاصم الأحول قال: رَأَيْتُ قَدَحَ النَّبِيِّ ﷺ عِنْدَ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ-وَكَانَ

قَدِ انْصَدَعَ فَسَلْسَلَهُ بِفِضَّةٍ-[١]..إلخ.

الموضع الثاني: كتاب: الصلاة، باب: كيفية الجلوس في التشهد الأول والثاني، بإسناده إلى محمد بن عمرو بن عطاء، أَنَّهُ كَانَ جَالِسًا مَعَ نَفَرٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، قال: فَذَكَرْنَا صَلاَةَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، فَقَالَ أَبُو حُمَيْدٍ السَّاعِدِيُّ: أَنَا كُنْتُ أَحْفَظَكُمْ لِصَلاَةِ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم..[٢].

الموضع الثالث: كتاب: الصلاة، باب: الدليل على أن يقنت بعد الركوع.

حديث سالم بن عبد الله، عن أبيه أَنَّهُ سَمِعَ النبي ﷺ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ ، وَيَقُولُ: «سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ». وَلاَ يَفْعَلُ ذَلِكَ فِي السُّجُودِ[٣].

الموضع الرابع: في كتاب: الصيام، باب: ما كان عليه حال الصيام.

حديث نافع عن ابن عمر .أَنَّهُ قَرَأَ: ﴿فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ﴾ [البقرة: ١٨٤] قَالَ: هِيَ مَنْسُوخَةٌ[٤].

الموضع الخامس: في كتاب: الحج، باب: طواف النساء مع الرجال.

---

(١) «السنن الكبرى» ١/٣٠، وهو في «الصحيح» (٥٦٣٨) ٧/١١٣ - ١١٤ كتاب: الأشربة، باب: الشرب من قدح النبي ﷺ.

(٢) «السنن الكبرى» ٢/١٢٨، وهو في «الصحيح» كتاب: الأذان، باب: سنة الجلوس في التشهد (٨٢٨) ١/١٦٥.

(٣) «السنن الكبرى» ٢/٢٠٨، وهو في «الصحيح» كتاب: تفسير القرآن، باب: ليس لك من الأمر شيء ٦/٣٨.

(٤) «السنن الكبرى» ٤/٢٠٠، وهو في «الصحيح» كتاب: الصوم، باب: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ﴾ (٤٥٠٦) كتاب: تفسير القرآن، باب: ﴿فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾.

حديث ابن جريج: أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ - إِذْ مَنَعَ ابْنُ هِشَامٍ النِّسَاءَ الطَّوَافَ مَعَ الرِّجَالِ..[١].

الموضع السادس: في كتاب: البيوع، باب: ثمر الحائط يباع أصله.

حديث نافع مولى ابن عمر: أَيُّمَا نَخْلٍ بِيعَتْ وَقَدْ أُبِّرَتْ وَلَمْ يُذْكَرِ الثَّمَرُ، فَالثَّمَرُ لِلَّذِي أَبَّرَهَا، وَكَذَلِكَ الْعَبْدُ وَالْحَرْثُ. سَمَّى لَهُ نَافِعٌ هَؤُلاَءِ الثَّلاَثَ».[٢].

الموضع السابع: كتاب: الشركة، باب: الشركة في البيع. حديث أبي عقيل: أَنَّهُ كَانَ يَخْرُجُ بِهِ جَدُّهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ هِشَامٍ إِلَى السُّوقِ يَشْتَرِي الطَّعَامَ فَيَتَلَقَّاهُ ابْنُ عُمَرَ.. الحديث[٣].

الموضع الثامن: كتاب: الغصب، باب: لا يملك أحد بالجناية شيئا جنى عليه..

حديث عائشة – رضي الله عنها- قالت: كَانَ لأَبِي بَكْرٍ غُلاَمٌ يُخْرِجُ لَهُ الْخَرَاجَ..[٤].

الموضع التاسع: في كتاب: القراض، باب: المضارب يخالف بما فيه زيادة لصاحبه..

---

(١) «السنن الكبرى» ٧٨/٥، وهو في «الصحيح» كتاب: الحج، باب: طواف النساء مع الرجال ١٥٢/٢ – ١٥٣(١٦١٨).

(٢) «السنن الكبرى» ٢٩٨/٥، وهو في «الصحيح» كتاب: البيوع، باب: من باع نخلًا قد أبرت أو أرضًا مزروعة أو بإجارة ٧٨/٣.

(٣) «السنن الكبرى» ٧٩/٦، وهو في «الصحيح» (٦٣٥٣) كتاب: الدعوات، باب: الدعاء للصبيان بالبركة ومسح رءوسهم ٧٦/٨ .

(٤) «السنن الكبرى» ٩٧/٦، وهو في «الصحيح» ٤٣/٥ (٣٨٤٢) كتاب: المناقب، باب: أيام الجاهلية.

حديث عروة: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَعْطَاهُ دِينَارًا لِيَشْتَرِي بِهِ شَاةً..[١].

الموضع العاشر: في كتاب: الوقف، باب: الصدقات المحرمات.

حديث عمر ﷺ: تَصَدَّقَ بِمَالٍ لَهُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ..[٢].

الموضع الحادي عشر: في كتاب: قسم الفيء والغنيمة، باب: التفضيل على السابقة والنسب.

حديث عمر بن الخطاب ﷺ قال: كَانَ فَرَضَ لِلْمُهَاجِرِينَ الأَوَّلِينَ أَرْبَعَةَ آلاَفٍ..[٣].

الموضع الثاني عشر: كتاب: النكاح، باب: ما جاء في تحريم حرائر أهل الشرك دون أهل الكتاب.

حديث ابن عباس – رضي الله عنهما-: كَانَتْ قَرِيبَةُ بِنْتُ أَبِي أُمَيَّةَ عِنْدَ عُمَرَ ابْنِ الْخَطَّابِ..[٤].

الموضع الثالث عشر: في كتاب: النكاح، باب من قال: لا ينفسخ النكاح بينهما بإسلام.. حديث ابن عباس ﷺ قال: كَانَ الْمُشْرِكُونَ عَلَى مَنْزِلَتَيْنِ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ وَالْمُؤْمِنِينَ...[٥].

---

(١) «السنن الكبرى» ١١٢/٦، وهو في «الصحيح» ٢٠٧/٤ (٣٦٤٢) كتاب: المناقب، باب: سؤال المشركين أن يريهم النبي آية فأراهم انشقاق.

(٢) «السنن الكبرى» ١٥٩/٦، وهو في «الصحيح» ١٠/٤ (٢٧٦٤) كتاب: الوصايا، باب: قول الله تعالى: ﴿ وَابْتَلُواْ الْيَتَامَى حَتَّىَ إِذَا بَلَغُواْ النِّكَاحَ..﴾.

(٣) «السنن الكبرى» ٣٤٩/٦، وهو في «الصحيح» ٦٣/٥ (٣٩١٢) كتاب: المناقب، باب: هجرة النبي وأصحابه إلى المدينة.

(٤) «السنن الكبرى» ١٧١/٧، وهو في «الصحيح» ٤٩/٧ (٥٢٨٧) كتاب: الطلاق، باب: نكاح من أسلم من المشركات وعدتهن.

(٥) «السنن الكبرى» ١٨٧/٧، وهو في «الصحيح» ٤٨/٧ – ٤٩ (٥٢٨٦) كتاب:

الموضع الرابع عشر: في كتاب: الجراح، باب: تحريم القتل من السنة.

حديث عبد الله بن عمر قال: إِنَّ مِنْ وَرْطَاتِ الأُمُورِ الَّتِي لاَ مَخْرَجَ لِمَنْ أَوْقَعَ نَفْسَهُ فِيهَا سَفْكَ الدَّمِ الْحَرَامِ بِغَيْرِ حِلِّهِ[١].

الموضع الخامس عشر: في كتاب: السير، باب: فتح مكة حرسها الله تعالى.

حديث عروة قال: لَمَّا سَارَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَامَ الْفَتْحِ فَبَلَغَ ذَلِكَ قُرَيْشًا..[٢].

الموضع السادس عشر: في كتاب: الجزية، باب: من جاء من عبيد أهل الهدنة مسلمًا.

حديث ابن عباس – رضي الله عنهما-: وَإِنْ هَاجَرَ عَبْدٌ أَوْ أَمَةٌ لِلْمُشْرِكِينَ أَهْلِ الْعَهْدِ لَمْ يُرَدُّوا، وَرُدَّتْ أَثْمَانُهُمْ[٣].

الموضع السابع عشر: في كتاب: الجزية، باب: من جاء من عبيد أهل الحرب مسلمًا.

حديث عطاء عن ابن عباس – رضي الله عنهما- قال: وَإِنْ هَاجَرَ عَبْدٌ

الطلاق، باب: نكاح من أسلم من المشركات وعدتهن.

(١) «السنن الكبرى» ٢١/٨، وهو في «الصحيح» ٢/٩ (٦٨٦٣) كتاب: الديات، باب قول الله تعالى: ﴿وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُ جَهَنَّمُ﴾.

(٢) «السنن الكبرى» ١١٩/٩، وهو في «الصحيح» ١٤٦/٥(٤٢٨٠) كتاب: المغازي، باب: أين ركز النبي الراية يوم الفتح.

(٣) «السنن الكبرى» ٢٢٩/٩، وهو في «الصحيح» ٤٩/٧ (٥٢٨٦) كتاب: الطلاق، باب: نكاح من أسلم من المشركات وعدتهن.

مِنْهُمْ - يعني أهل الحرب- أَمَةٌ فَهُمَا حُرَّانِ وَلَهُمَا مَا لِلْمُهَاجِرِينَ[١].

قال البيهقي في كل المواضع السابقة: أخرجه البُخارِيّ في «الصحيح».

قال ابن التركماني في «الجوهر النقي»: لم أجد هذا الأثر في «صحيح البُخارِيّ» بعد الكشف[٢].

انفراد نسخة حماد بن شاكر ببعض الأحاديث

ولقد وقفت على حديث انفردت به هذه الرِّواية، ذكره أصحاب أطراف الكتب، ومنهم أبو مسعود الدمشقي والمزي في «تحفة الأشراف».

هذا الحديث ساقه اليُونِينِيّ في «الصحيح»[٣] قال: حَدَّثَنا حامد بن عمر عن بشر، حَدَّثَنا عاصم، حَدَّثَنا واقد، عن أبيه، عن ابن عمر - أو ابن عمرو- شَبَّكَ النَّبِيُّ ﷺ أَصَابِعَهُ.

وَقَالَ عَاصِمُ بْنُ عَلِيٍّ: حَدَّثَنَا عَاصِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ: سَمِعْتُ هَذَا الْحَدِيثَ مِنْ أَبِي، فَلَمْ أَحْفَظْهُ، فَقَوَّمَهُ لِي وَاقِدٌ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي وَهُوَ يَقُولُ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**يَا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو، كَيْفَ بِكَ إِذَا بَقِيتَ فِي حُثَالَةٍ مِنَ النَّاسِ بِهَذَا**».اهـ.

كذا ساق اليُونِينِيّ هذا الحديث، ورمز لحذف هذا الحديث بأكمله من نسخة الأصيلي وحده.

وذكره المزي في «تحفة الأشراف»[٤] في مسند عبد الله بن عمرو،

---

(١) «السنن الكبرى» ٩/٢٣٠.

(٢) قلت: هو في «الصحيح» ٧/٤٩ (٥٢٨٦) كتاب: الطلاق، باب: نكاح من أسلم من المشركات وعدتهن.

(٣) كتاب: الصلاة، باب: تشبيك الأصابع في المسجد وغيره ١/١٠٣ (٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠).

(٤) ٦/٤١ (٧٤٢٨).

بالسياق السابق عند اليُونِينِيّ سندًا ومتنًا ثم قال عقبه: هذا الحديث من رِواية حماد بن شاكر عن البُخارِيّ.

وعقب عليه ابن حجر في «النكت الظراف»[١] قائلًا:

قلت: بل هو في رِواية الفَرَبْريّ أيضًا فيما حكاه أبو مسعود أنه وجده عند إبراهيم -أي الحربي- عن حماد بن شاكر والفَرَبْريّ عن البُخارِيّ.اهـ.

ثم قال ابن حجر متعجبًا: نعم! ما رأيته عند أبي ذر عن الثلاثة، ولا في رِواية الأصيلي ولا غيره.اهـ.

وقال ابن حجر أيضًا في «الفتح»[٢] كتاب: الصلاة، باب: تشبيك الأصابع في المسجد بعد ذكره أن البُخارِيّ أورد في الباب حديث أبي موسى وحديث أبي هريرة قال: ووقع في بعض الروايات قبل هذين الحديثين حديث آخر، وليس هو في أكثر الروايات، ولا استخرجه الإسماعيلي ولا أبو نعيم، بل ذكره أبو مسعود في «الأطراف» عن رِواية ابن رميح عن الفَرَبْريّ وحماد بن شاكر جميعًا عن البُخارِيّ قال: حَدَّثَنا حامد ابن عمر حَدَّثَنا بشر.. ثم ساقه مثل اليُونِينِيّ حتى قوله: «**حُثَالَةٍ مِنَ النَّاسِ**».

ثم قال ابن حجر: وقد ساقه الحميدي في «الجمع بين الصحيحين» نقلا عن أبي مسعود وزاد هو: «**قد مرجت عهودهم وأماناتهم، واختلفوا فصاروا هكذا**» وشبك بين أصابعه - الحديث.اهـ. من «الفتح».

قلت (الباحث): هو في «الجمع بين الصحيحين»[٣] للحميدي المتوفى سنة (٤٨٨) هـ بسياق آخر ونصه: قال: الخامس والعشرون: عن واقد بن

---

(١) ٦/٤١.

(٢) ١/٥٦٦.

(٣) ٢/٢٧٨ (١٤٣٥).

محمد، عن أبيه، عن ابن عمر -أو- ابن عمرو. قال: شبك النبي ﷺ أصابعه وقال: «**كيف أنت يا عبد الله بن عمرو إذا بقيت في حثالة من الناس، قد مرجت عهودهم وأماناتهم واختلفوا فصاروا هكذا؟**» قال: فكيف يا رسول الله؟ قال: «**تأخذ ما تعرف، وتدع ما تنكر، وتقبل على خاصتك، وتدعهم وعوامهم**». هكذا في حديث بشر بن المفضل عن واقد.

وفي حديث عاصم بن محمد بن زيد قال: سمعت هذا من أبي فلم أحفظه فقومه لي واقد عن أبيه قال: سمعت أبي وهو يقول: قال عبد الله: قال رسول الله ﷺ: «**يا عبد الله بن عمرو كيف أنت إذا بقيت**..» وذكره.

وليس هذا الحديث في أكثر النسخ، وإنما حكى أبو مسعود أنه رآه في كتاب أبي رميح عن الفَرَبْريّ وحماد بن شاكر عن البُخارِيّ.اهـ.

وقال ابن الملقن في «التوضيح» كتاب: الصلاة، باب: تشبيك الأصابع بعد أن ساق الحديث مثل ما جاء عند اليُونِينِيّ:

والكلام عليه من أوجه: **أحدها**: هذا الحديث ليس موجودًا في أكثر نسخ «الصحيح»، ولا استخرجه الحافظان الإسماعيلي وأبو نعيم، ولا ذكره ابن بطال، وفي بعض النسخ ملحقًا على الحاشية، وحكى أبو مسعود أنه رأى في كتاب أبي رميح عن الفَرَبْريّ وحماد بن شاكر عن البُخارِيّ، نعم ذكره خلف في «أطرافه» في مسند ابن عمر، وكذا الحميدي في «جمعه» من أفراد البُخارِيّ من حديث واقد بن محمد.. فذكر باقي كلام الحميدي.اهـ.

وقال القَسْطَلّانِيّ في «إرشاد الساري»[1]: وهذا الحديث ساقط في أكثر الروايات ولم يذكره الإسماعيلي، ولا أبو نعيم في مستخرجيهما، وإنما وجد بخط البرزالي، وذكر أبو مسعود في «الأطراف» أنه رآه في

---

(١) ١/٢٥٠- ٢٥١.

كتاب ابن رميح عن الفَرَبْريّ وحماد بن شاكر عن البُخارِيّ، وفي «اليُونِينيّة» سقوطه للأصيلي فقط اهـ.

قلت (الباحث): وكأن القسطلاني يستشكل اقتصار اليونيني على حذفه من رواية الأصيلي فقط، وإلا فهو ساقط من رواية أبى ذر وغيره كما سبق.

والحديث في «كنز العمال»[1] بلفظ: «**كيف بك يا ابن عمر إذا عُمّرت في حثالة من الناس يخبئون رزق سنةٍ ويضعف اليقين**».اهـ. وعزاه للبُخارِيّ في رِواية حماد بن شاكر عن ابن عمر.

والخلاصة: أن الحديث من رِواية حماد بن شاكر، وجمهور الرُّواة على حذفه من «الصحيح» ووضع اليونيني له في نسخته مع خلوها من رواية حماد بن شاكر فيه نظر وخاصة أن ابن حجر وغيره ذكروا أنهم ما رأوه في نسخ الفربري والله أعلم.

وقول أبي مسعود الدمشقي، أن هذا الحديث مروي عن الفَرَبْريّ من رِواية ابن رميح عنه لم أجد من ذكره غير أبي مسعود، ولعل العبارة فيها وهم، فإن ابن رميح معروف بالرِّواية عن حماد بن شاكر كما سبق، ولا تعرف له رِواية عن الفَرَبْريّ، وكل من جاء بعد ذلك اعتمد على قول أبى مسعود في ذلك، ولم يذكر أحد من الشراح أو أصحاب الأطراف وجوده عند الفربري والله أعلم.

* * *

(١) ٣/٤٣٩ (٧٣٤٠).

المبحث الثالث

رِواية أبي عبد الله الفَرَبْريّ. (٢٣١- ٣٢٠) هـ

اسمه ونسبه[١]:

هو المحدث، الثقة، العالم، راوي «الجامع الصحيح»، أبو عبد الله محمد بن يوسف بن مطر بن صالح بن بشر الفَرَبْريّ[٢].

«١) ينظر مصادر ترجمته في: «المؤتلف والمختلف» للدارقطني ٤/١٨٩٦- ١٨٩٧، و«الإكمال» لابن ماكولا ٧/٧٤، و«مشارق الأنوار» ٢/١٦٩، و«الأنساب» ٩/٢٦٠، و«معجم البلدان» ٤/٢٤٦، و«التقييد» ص١٢٥- ١٢٦ (١٤٢)، و«تكملة الإكمال» ٤/٥٤٧، و«اللباب في تهذيب الأنساب» ٢/٤١٨، و«الكامل في التاريخ» ٨/٢٧٤، و«مقدمة النووي على شرح البُخَارِيّ» ١/٢٣٨- ٢٤٠، و«وفيات الأعيان» ٤/٢٩٠، و«برنامج التجيبي» ص٧٨، و«إفادة النصيح» لابن رشيد ص١٠- ١٤، و«الروض المعطار» لمحمد بن عبد المنعم الحميري ص٤٤٠، و«كشف الأسرار» ٣/٢٥، و«تاريخ الإسلام» ٢٣/٦١٣ (١٤٨٦)، و«سير أعلام النبلاء» ١٥/١٠، و«العبر في خبر من غبر» ٢/١٨٣، و«الوافي بالوفيات» ٥/٢٤٥ (٢٣١٥)، و«مرآة الجنان» ٢/٢٨٠، ومقدمة ابن الملقن لشرح «التوضيح» ١/٥١- ٥٢، و«الوفيات» لابن قنفذ (٣٢٠)، و«توضيح المشتبه» لابن ناصر الدين ٧/٧٠، و«تبصير المنتبه» لابن حجر ٣/١١٠١، و«شذرات الذهب» لابن العماد ٢/٢٨٦، و«ديوان الإسلام» للغزي ٣/٤٢٠، و«الأعلام» ٧/١٤٨.

(٢) اختلف الرواة قديمًا وحديثًا في ضبط فاء هذه الكلمة بين الفتح والكسر، وأصل اختلافهم يرجع إلى اختلافهم في ضبط أصل النسبة، وهي كلمة (فربر).

وفربر: قرية من قرى بخارى على طرف جيحون مما يلي بخارى، وهي كلمة أعجمية في الأصل، نقلت إلى العربية.

وقيل فيها: فِرَبْر بكسر الفاء، وفتح الراء، وإسكان الباء الموحدة، ويقال أيضًا: بفتح الفاء.

وممن حكى الوجهين في الفاء في النسبة إليها: القاضي عياض في «المشارق»، وأبو إسحاق بن قرقول في «مطالعه»، وأبو بكر الحازمي، وياقوت الحموي، والذَّهَبِيّ في «السير» وغيرها، والتجيبي في «برنامجه»، وابن ناصر الدين في «توضيح المشتبه» وغيرهم.

وممن اقتصر على الفتح: السمعاني في «الأنساب»، وابن النقطة في «تكملة الإكمال»، وابن الأثير في «اللباب»، وابن خلكان في «وفيات الأعيان»، والصفدي في «الوافي».

ورجح ابن رشيد الفهري في «إفادة النصيح»: الفتح حيث قال: والأصح الفتح بلدًا ونسبا، ومن ينحو به نحو الأسماء العربية يكسر بلدًا ونسبًا.

ولم يصب من قال: إن الفتح في النسب من تغيير النسبة، بل النسب بالفتح إلى المفتوح، وبالكسر إلى المكسور عند من عرَّبه.اهـ.

ثم قال مستدلًا على ما رجحه من الفتح: وبالفتح ضبطه خطًا الرواة الدراة، وبالفتح وجدته مقصودًا في البلد والنسب في صدر كتاب البُخَارِيّ في النسخة العتيقة التي كتبت بمكة – شرفها الله – وقرئت وسمعت على أبي ذر وعليها خطه.

وكذلك وجدته في غير موضع بخط متقن الأندلسيين غير مدافع في زمانه أبي بكر بن خير – رحمه الله – وكتب عليه: صح صح على النسب والبلد، وقد وجدته بخطه في بعض المواضع بالكسر غير مصحح عليه.

وحكى القاضي عياض في «المشارق» ١٦٩/٢ الخلاف في ضبطها بعد أن رجح الكسر.

ومما قاله القاضي: وذكره ابن ماكولا بالفتح في النسب والبلد، وكذلك هو في بعض أصول «المؤتلف» للدارقطني، وضبطناه هناك عن شيخنا الشهيد (أي: القاضي أبو علي الصدفي المتوفى ٥١٤هـ) في النسب والبلد – بالكسر – وكذا قيده بخطه.اهـ.

قلت (الباحث): ما حكاه القاضي عياض عن الأمير ابن ماكولا لم أجده في كتابه «الإكمال» في مظانه، ولم يزد ابن ماكولا على أن قال: أما الفَرَبري فجماعة منهم: محمد بن يوسف بن مطر الفَرَبري حدث بـ«الجامع الصحيح» عن البُخَارِيّ وروى عنه جماعة.اهـ. «الإكمال» ٨٤/٧.

ولادته: اتفق كل من ترجم للفربري على أن ولادته كانت سنة إحدى وثلاثين ومائتين.

شيوخه: سمع الفَرَبْريّ «الصحيح» من أبي عبد الله البُخارِيّ، وسمع من قتيبة بن سعيد وعلي بن خَشرَم.

قال أبو بكر السَّمْعاني في «أماليه»[1]: وقد سمع الفَرَبْريّ من قتيبة بن

كذا بلفظه في «الإكمال» واللفظ غير مضبوط لفظًا وضبط شكلًا بالفتح.

وذكر ابن حجر أن الفَرَبري بفتح الفاء وسكون الموحدة .. وقيل في أوله بالكسر «تبصير المنتبه» ١١٠١/٣، وينظر الهامش فإنه أشار إلى أن في «الإكمال» ١١٩/٢ بكسر الفاء.

قال ابن رشيد الفهري: والنسخ العتاق مختلفة في ضبطه في كتاب: الأمير خطًّا لا لفظًا، ولعل القاضي أبا الفضل وقف على ذلك في موضع لم أقف عليه من كلام الأمير أنا وكت (كذا في المطبوع) روايته في هذا الموضع عنده بالفتح فاعتمدها، وإنه ليُلْتَمَع ذلك من طرف خفي من قوله: وكذلك هو في بعض أصول «المؤتلف» للدارقطني، وإن كان ابن ماكولا لم يذكر البلد فيما وجدته وإنما ذكر النسب، ولعله كان مذكورًا في كتاب: أبي الفضل.اهـ. «إفادة النصيح» ص١٣، ١٤.

قلت (الباحث): وممن ذكر الوجهين في الفاء ورجح الكسر: النووي في القطعة التي شرحها من «الصحيح» ٢٣٨/١- ٢٣٩: قال: وهي بكسر الفاء وفتح الراء وإسكان الباء الموحدة ويقال: بفتح الفاء أيضًا.اهـ.

(١) هو الإمام الحافظ أبو بكر بن محمد بن أبي المظفر، منصور بن محمد بن عبد الجبار، التميمي السمعاني المروزي، جد الحافظ أبي سعد صاحب كتاب: «الأنساب»، سمع أباه وأبا الخير محمد بن أبي عمران الصفار، كان أحد فرسان الحديث، ذكر له حفيده ترجمة حسنة، وقد أملى مائة وأربعين مجلسًا بجامع مرو، وكل من رآها اعترف له أنه لم يسبق إلى مثلها، مات سنة عشر وخمسمائة، وله ثلاث وأربعون سنة. ينظر «الأنساب»: ١٤٠/٧- ١٤١، «تذكرة الحفاظ» ١٢٦٦/٤- ١٢٦٩.

سعيد[١] وعلي بن خَشرَم[٢]، فشارك البُخارِيَّ ومسلمًا في الرِّواية عنهما[٣].

وروى ابن النقطة بإسناده إلى الفَرَبْريّ أنه قال: سمعت من علي بن خَشرَم سنة ثمان وخمسين ومائتين وأنا بفربر مرابطًا[٤].

وقال الذَّهَبِيّ: وقد أخطأ من زعم أنه سمع من قتيبة بن سعيد، فما رآه، وقد ولد في سنة إحدى وثلاثين ومائتين (أي: الفَرَبْريّ)، ومات قتيبة في بلد آخرَ سنة أربعين[٥].

قلت (الباحث): **يتلخص مما سبق أن الفَرَبْريّ قد روى عن ثلاثة:**

الأول: الإمام أبو عبد الله البُخارِيّ -رحمه الله- وهذا لا خلاف عليه.

الثاني: قتيبة بن سعيد.

الثالث: علي بن خَشرَم.

وسماع الفَرَبْريّ من قتيبة بن سعيد نص عليه أبو بكر السَّمْعاني في «أماليه» كما ذكره النووي في شرحه لـ«الصحيح».

---

(١) قتيبة بن سعيد بن جميل الثقفي، أبو رجاء البغلاني، روى عن: مالك والليث وهشيم وغيرهم، وعنه: الجماعة سوى ابن ماجه وغيرهم. قال ابن معين وأبو حاتم والنسائي: ثقة، ولد سنة مائة وخمسين، وقيل: ثمان وأربعين، وتوفي لليلتين خلتا من شعبان سنة أربعين ومائتين. ينظر ترجمته في «تهذيب الكمال»: ٢٣/٥٢٣- ٥٣٧.

(٢) هو علي بن خَشْرم بن عبد الرحمن بن عطاء المروزي أبو الحسن.

روى عن: إسماعيل ابن علية، وابن عيينة، وهشيم وغيرهم، وعنه: مسلم والترمذي والنسائي وغيرهم. وثقه النسائي وابن حبان وسلمة بن قاسم، ولد سنة ستين ومائة، ومات سنة سبع وخمسين ومائتين. ينظر ترجمته في «تهذيب الكمال»: ٢٠/٤٢١- ٤٢٣.

(٣) «شرح البُخَارِيّ» للنووي ١/٢٣٩-٢٤٠.

(٤) «التقييد» ١/١٢٦.

(٥) «سير أعلام النبلاء» (١٥/١٠- ١١).

وقد خطّأ الذَّهَبِيّ في «السير»[١] من زعم أنه سمع منه؛ لأن الفَرَبْريّ ولد سنة مائتين وإحدى وثلاثين ومات قتيبة في بلد آخر سنة أربعين ومائتين، فيكون بينهما تسع سنوات مع اختلاف المصر مما يبعد السماع.

أما سماع الفَرَبْريّ من علي بن خَشرَم فهذا ثابت لا خلاف فيه، وقد نص على ذلك كثير ممن ترجم للفربري، وفي أمهات الكتب أحاديث مروية عن الفَرَبْريّ، عن علي بن خَشرَم.

فقد أخرج البيهقي في «السنن الكبرى»[٢] وفي «شعب الإيمان»[٣] أحاديث من رِواية الحافظ أبي أحمد بن عدي، عن الفَرَبْريّ، عن علي بن خَشرَم وغير ذلك.

بل سماع الفَرَبْريّ من علي بن خَشرَم ثابت في بعض نسخ «الجامع الصحيح» كما سيأتي.

تلاميذه: لقد روى عن الفَرَبْريّ خلق كثيرون، رحلوا إليه يطلبون الإسناد العالي، وقد أفردتهم ببحث مستقل

أقوال العلماء في بيان مكانته:

إذا أردنا أن نجمع النصوص وأقوال العلماء التي تُعدِّل هذا الرجل فحقيقٌ أن يكون الجواب على السائل عن ذلك بمثل ما أجاب به يحيى بن معين ﷺ (٢٣٣) هـ فيما رواه ابن رشيد الفهري(٧٢١) هـ من طريق مضر بن محمد الكوفي عنه، قال مضر: سأل أحمد بن الوليد – غلام كان معي يخدمني ويكتب- يحيَى بنَ معين، عن أبي بكر بن أبي شيبة وعثمان أخيه،

---

(١) ١٥/١٠- ١١.

(٢) كتاب: الحج، باب: الحاج أشعث أغبر.. ٥/٥٨.

(٣) باب: في الصلوات، فضل الجمعة ٣/١٠٤ (٣٠١٠).

فقال له: يا مجنون، هل رأيت أحدًا يسأل عن مثل هؤلاء اهـ[١].

ولنذكر بعض الأقوال في ثناء العلماء عليه دفعًا لغمز جاهلٍ على أهل الإسلام متحامل:

قال الإمام أبو الوليد الباجي (٤٧٤) هـ: والفَرَبْريّ ثقة مشهور[٢].

وقال أبو محمد الرشاطي (٥٤٧) هـ: وعلى الفَرَبْريّ العمدة في رِواية كتاب البُخارِيّ. اهـ[٣].

وقال أبو بكر السَّمْعاني(٥٢٠) هـ في «أماليه» - وهو جد السَّمْعاني صاحب «الأنساب»- كان ثقة ورعًا.اهـ[٤].

وقال ابن رشيد الفهري (٧٢١) هـ: عمدة المسلمين في كتاب البُخارِيّ.اهـ.

وقال أيضًا: الثقة الأمين، وسيلة المسلمين إلى رسول الله ﷺ في كتاب البُخارِيّ، وحبلهم المتين.اهـ.

وفاته: اتفق كل من ترجم له على أن وفاته كانت سنة عشرين وثلاثمائة، يوم الأحد لثلاث خلون من شهر شوال، وقيل لعشر بقين منه[٥] فرحمه الله رحمة واسعة.

---

(١) «إفادة النصيح» ص١٥، ١٦.

(٢) «التعديل والتجريح»١/١٧٣.

(٣) «إفادة النصيح» ص١٥، ١٦.

(٤) «التقييد»١/١٢٦ (١٤٢).

(٥) ذكر وفاته لثلاث خلون من شهر شوال السمعاني في «الأنساب» ١٠/١٧٠ ، وابن الأثير في «اللباب» ٢/٤١٨، وياقوت الحموي في «معجم البلدان» ٤/٢٤٥.
وقال ابن رشيد الفهري في «إفادة النصيح» ص٢٣: وتوفي الفَرَبري فيما رويناه بإسنادنا العالي إلى أبي ذر قال: سمعت أبا إسحاق المُسْتَمْلِيّ يقول: مات محمد بن يوسف بن مطر الفَرَبري في شهر شوال لعشر بقين منه من سنة عشرين وثلاثمائة فيما بلغني.اهـ.

هل سمع البُخارِيّ من علي بن خَشرَم؟

ذكر بعض العلماء وهو أبو بكر بن السَّمْعاني في «أماليه» -كما سبق- أن الفَرَبْريّ شارك البُخارِيّ ومسلمًا في السماع من قتيبة بن سعيد وعلي بن خَشرَم.

وننبه هنا على أمرين:

الأول: أن سماع البُخارِيّ ومسلم من قتيبة بن سعيد وإن كان ثابتًا كما هو ظاهر من أحاديثه في «الصحيحين» إلا أن في ذلك نظرًا بالنسبة للفربري.

الثاني: وهو سماع البُخارِيّ ومسلم من علي بن خَشرَم.

فالثابت كما هو واضح عند كل من ترجم لعلي بن خَشرَم سماعُ مسلم منه.

أما سماع البُخارِيّ منه فلم يثبت، وبعد استقراء «الصحيح» ونسخه المشار إليها في شروح «الصحيح» تحصل لي أن لعلي بن خَشرَم ذكرًا في بعض نسخ «الصحيح» في موضعين:

الأول: في حديث ابن عباس – رضي الله عنهما- الذي رواه البُخارِيّ في كتاب التهجد، باب: التهجد بالليل[1].

قال البُخارِيّ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ أَبِي مُسْلِمٍ، عَنْ طَاوُسٍ، سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا قَامَ مِنَ اللَّيْلِ يَتَهَجَّدُ قَالَ: «**اللَّهُمَّ لَكَ الْحَمْدُ أَنْتَ قَيِّمُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ.. وَأَنْتَ الْمُؤَخِّرُ، لاَ إِلَهَ إِلاَّ أَنْتَ**» أَوْ «**لاَ إِلَهَ غَيْرُكَ**». قَالَ سُفْيَانُ: وَزَادَ عَبْدُ الْكَرِيمِ أَبُو أُمَيَّةَ: «وَلاَ حَوْلَ وَلاَ قُوَّةَ إِلاَّ بِاللَّهِ».

---

(١) (١١٢٠) ٢/٤٨- ٤٩.

قَالَ سُفْيَانُ: قَالَ سُلَيْمَانُ بْنُ أَبِي مُسْلِمٍ: سَمِعَهُ مِنْ طَاوُسٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ اهـ.

هكذا إسناد الحديث عند جمهور الرُّواة عن الفَرَبْريّ.

وفي رِواية أبي ذر قبل قوله: (قال سفيان) الثانية زيادة: (قال علي بن خَشرَم) فصارت هكذا: قال علي بن خَشرَم: قال سفيان: قال سليمان بن أبي مسلم..إلخ.

وغرض البُخارِيّ من هذه الزيادة إن ثبتت عنه أو الفربري وهو الصواب كما سيأتي - هو إثبات سماع سليمان بن أبي مسلم لهذا الحديث من طاوس؛ لأنه ذكره في أول الحديث بالعنعنة. كما نص على ذلك ابن حجر في «الفتح»[(١)].

ورِواية أبي ذر هذه جاءت في هامش «اليونينية»[(٢)] ورمز لها برمز أبي ذر، ونص عليها ابن حجر في «الفتح»[(٣)] والقَسْطَلّانِيّ في «إرشاد الساري»[(٤)] والشيخ زكريا الأنصاري في «المنحة»[(٥)].

وهذه الزيادة توهم في ظاهرها أن الحديث متصل بسماع البُخارِيّ لهذا الحديث من علي بن خَشرَم، عن سفيان، وليس الأمر كذلك.

وذلك لأن هذه الزيادة ليست ثابتة في جميع نسخ البُخارِيّ وإنما هي من رِواية أبي ذر وحده كما نص على ذلك ابن حجر في «الفتح».

وأيضًا فإنه على فرض ثبوت هذه الرِّواية فإن غاية ما تدل عليه أن

---

(١) ٣/٦.

(٢) ٢/٤٩.

(٣) ٣/٥- ٦.

(٤) ٣/١٩٤.

(٥) ٢/١٩٢.

هذه الزيادة من زيادات الفَرَبْريّ على البُخارِيّ، فإنه في بعض المواضع من «الصحيح» يزيد زيادات من عنده لم يسمعها من البُخارِيّ.

ولذا قال ابن حجر – رحمه الله- في «الفتح»[١]: ولعل هذه الزيادة عن الفَرَبْريّ فإن علي بن خَشرَم لم يذكروه في شيوخ البُخارِيّ، وأما الفَرَبْريّ فقد سمع من علي ابن خَشرَم كما سيأتي في أحاديث الأنبياء في قصة موسى والخضر، فكأن هذا الحديث أيضا كان عنده عاليًا عن علي بن خَشرَم، عن سفيان، فذكره لأجل العلو. والله أعلم.اهـ.

وقد نص على ذلك الذَّهَبِيّ في «السير»[٢] حيث قال في ترجمة علي ابن خَشرَم عند ذكر من حدث عنه: محمد بن يوسف الفَرَبْريّ، ثم قال ما نصه: ووقع لنا روايته عنه في تعلية حديث موسى والخضر، فقال: حَدَّثَناه علي بن خَشرَم، حَدَّثَنا ابن عيينة فذكره، لكن ليس هذا في كل نسخ «الصحيح». اهـ كلامه.

قلت (الباحث):ومن الجدير بالذكر أن عليَّ بن خَشرَم معدود في طبقة أقران البُخارِيّ حيث توفي (٢٥٧) هـ.

الموضع الثاني: في باب: حديث الخضر مع موسى عليه السلام، من كتاب: الأنبياء.

قال البُخارِيّ[٣]:حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ قَالَ: قُلْتُ لِابْنِ عَبَّاسٍ: إِنَّ نَوْفًا الْبَكَالِيَّ يَزْعُمُ أَنَّ مُوسَى صَاحِبَ الْخَضِرِ لَيْسَ هُوَ مُوسَى بَنِي إِسْرَائِيلَ، إِنَّمَا هُوَ

---

(١) ٦/٣.

(٢) «سير أعلام النبلاء» ٥٥٣/١١.

(٣) ١٥٤/٤ (٣٤٠١-٣٤٠٢).

مُوسَى آخَرُ. فَقَالَ: كَذَبَ عَـدُوُّ اللهِ، حَدَّثَنَا أُبَيُّ بْنُ كَعْبٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «أَنَّ مُوسَى قَامَ خَطِيبًا فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ» ثم ساق الحديث بطوله إلى أن قال في آخره: «وَأَمَّا الْغُلَامُ فَكَانَ كَافِرًا وَكَانَ أَبَوَاهُ مُؤْمِنَيْنِ».

ثُمَّ قَالَ لِي سُفْيَانُ: سَمِعْتُهُ مِنْهُ مَرَّتَيْنِ وَحَفِظْتُهُ مِنْهُ. قِيلَ لِسُفْيَانَ: حَفِظْتَهُ قَبْلَ أَنْ تَسْمَعَهُ مِنْ عَمْرٍو؟ أَوْ: تَحَفَّظْتَهُ مِنْ إِنْسَانٍ؟ فَقَالَ: مِمَّنْ أَتَحَفَّظُهُ؟ وَرَوَاهُ أَحَدٌ عَنْ عَمْرٍو غَيْرِي؟ سَمِعْتُهُ مِنْهُ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا وَحَفِظْتُهُ مِنْهُ.اهـ.

ثم ساق حديثا آخر في سبب تسمية الخضر بهذا الاسم فقال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَعِيدٍ الأَصْبَهَانِيُّ، أَخْبَرَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّمَا سُمِّيَ الْخَضِرُ؛ أَنَّهُ جَلَسَ عَلَى فَرْوَةٍ بَيْضَاءَ فَإِذَا هِيَ تَهْتَزُّ مِنْ خَلْفِهِ خَضْرَاءَ».اهـ.

هكذا سياق الحديثين كما هو في «اليُونِينيّة» وكما هو عند أكثر رواة البُخارِيّ، لكن وقعت هنا زيادة وهي: قال محمد بن يوسف بن مطر الفَرَبْرِيّ: حَدَّثَنا علي بن خَشرَم عن سفيان، بطوله.اهـ.

وهذه الزيادة أشار إليها اليُونِينِيّ في هامش نسخته، وابن الملقن، وابن حجر، والعيني، والقَسْطَلّانِيّ، وشيخ الإسلام زكريا الأنصاري في شروحهم.

وهذه الزيادة يتعلق بها أمران:

الأول: من راوي هذه الجملة عن الفَرَبْرِيّ؟ هل هو الحَمُّويّ (أبو محمد السَّرْخَسي) كما هو عند اليُونِينِيّ والشيخ زكريا الأنصاري وغيرهما، أم هو المُسْتَمْلِيّ كما هو عند ابن الملقن وتلميذه ابن حجر العسقلاني؟

الأمر الثاني: موضع هذه الزيادة. هل هو عقب الحديث الأول في الحديثين السابقين كما هو عند ابن الملقن وابن حجر؟ أم هو عقب

الحديث الثاني كما هو في هامش «اليُونِينيّة» وكما ذكر الشيخ زكريا والإمام العيني؟

قلت: أما الأمر الأول: وهو راوي هذه الجملة عن الفَرَبْريّ فإنه يُلاحظ شيئان:

الأول منهما: أن كلًّا من الحَمُّويّ -ويعرف أيضًا بالسَّرْخَسي- والمُسْتَمْلِيّ في طبقة واحدة، فكلاهما تلميذ للفربري، ومعروف بالرِّواية عنه.

الثاني: أن كلمة الحَمُّويّ ليست في أصل اليُونِينِيّ، وإنما هي في الحاشية، ومعلم عليها بحرف الإسقاط.

وبناء على كلا الأمرين فالوهم وقع في عزو هذه الجملة إلى الحَمُّويّ عند من عزاها إليه.

ويؤيد هذا أن الجملة غير موجودة عند الجمهور من الرُّواة عن الفَرَبْريّ، ولذلك نص ابن الملقن وتبعه ابن حجر على أن هذه الزيادة ليست من رِواية الحَمُّويّ، وإنما هي من رِواية المُسْتَمْلِيّ.

قال ابن الملقن -رحمه الله تعالى- بعد شرح الحديث الأول بعد قول سفيان: سمعته منه مرتين أو ثلاثا وحفظته منه قال:

وهذا رواه أبو ذر الهَرَويّ: ثنا أبو إسحاق المُسْتَمْلِيّ، ثنا الفَرَبْريّ، ثنا علي بن خَشرَم، عن سفيان، فذكره.اهـ.

وتابع ابنَ الملقن تلميذُه ابن حجر فقال في «الفتح»[1]: ووقع هنا في رِواية أبي ذر عن المُسْتَمْلِيّ خاصة عن الفَرَبْريّ: حَدَّثَنا علي بن خَشرَم، حَدَّثَنا سفيان بن عيينة.. الحديث بطوله.اهـ. وهذا -والله أعلم- هو

---

(١) ٦/٤٣٣.

الصواب.

أما ما جاء في هامش «اليُونِينيّة» فقد سبق أن اليُونِينيّ وضع على كلمة الحَمُّوييّ علامة الإسقاط، فلعل الشيخ زكريا عندما نسب هذا القول إلى الحَمُّوييّ طمس حرف الإسقاط عنده وتبعه في ذلك من عزاه إلى الحَمُّوييّ.

ولذا نجد القَسْطَلّانِيّ وهو ممن له عناية خاصة باختلاف الروايات عمومًا ونسخة اليُونِينيّ خاصة، قد نص على وجود حرف الإسقاط على كلمة الحَمُّوييّ.

وهذا يفسر صنيع الإمام العيني في «شرحه»[١] حيث ساق العبارة ونسبها إلى الحَمُّوييّ، ونص بعد ذلك على أنها من رِواية المُسْتَمْلِيّ خاصة عن الفَرَبْريّ مما يدل على وقوع اضطراب في العبارة عنده، ولعل ذلك من النساخ وعدم العناية بضبط النص، والله أعلم.

فالصواب:- والله أعلم- ما ذكره ابن الملقن وابن حجر من أن هذه الزيادة من رِواية المُسْتَمْلِيّ عن الفَرَبْريّ خاصة. هذا ما يتعلق بالأمر الأول.

أما الأمر الثاني: وهو موضع هذه العبارة.

فأقول: هذه العبارة وهي قول الفَرَبْريّ: حَدَّثَنا علي بن خَشرَم، حَدَّثَنا سفيان.. إلخ.

ذكرت في هامش «اليُونِينيّة»[٢] وعند الشيخ زكريا[٣] وعند العيني[٤] عقب الحديث الثاني، وذكرت عقب الحديث الأول عند ابن

---

(١) «عمدة القاري» ١٣/٣٨.

(٢) ٤/١٥٦.

(٣) ٦/٤٨٩- ٤٩٠.

(٤) «عمدة القاري» ١٣/٣٨.

الملقن في «التوضيح» وعند ابن حجر في «الفتح»[١].

وسياق الحديث الأول يناسب هذه الزيادة كما جاءت عند ابن الملقن وابن حجر، فالحديث الأول من رِواية علي بن عبد الله - هو المديني - عن سفيان- وهو ابن عيينة- عن عمرو بن دينار.

بينما الحديث الثاني ليس فيه أي ذكر لرِواية سفيان.

فكأن الفَرَبْريّ ذكر متابعةً لشيخ البُخارِيّ علي بن المديني عن سفيان، وهي متابعة علي بن خَشرَم، عن سفيان.

ومن المعروف -كما سبق- أن علي بن خَشرَم ليس شيخا للبخاري في هذا الموضع، وإنما هو شيخٌ للفربري، وذكر هذه الزيادات عن علي بن خَشرَم؛ لأنها وقعت له بعلو كما نص على ذلك ابن حجر فيما سبق والله أعلم.اهـ.

ونخلص مما سبق أن سماع الفَرَبْريّ من قتيبة بن سعيد بعيدٌ كما سبق نقله عن الذَّهَبِيّ.

كما أن سماع البُخارِيّ من علي بن خَشرَم غير ثابت عند من ترجموا للبخاري، والمواضع التي وقع فيها ذكر لعلي بن خَشرَم في الصحيح إنما هي من رِواية الفَرَبْريّ عنه. والله أعلم .

---

(١) «الفتح» ٦/٤٨٩.

هل ذُكِر الفَرَبْريّ في نص «الصحيح»؟

الفَرَبْريّ قد وقع له ذكر في بعض نسخ البُخارِيّ كما جاء في «اليُونِينيّة» في عدة مواضعَ أذكر بعضها للتمثيل وأحيل إلى الباقي:

الأول: في كتاب: العلم، في باب: كيف يقبض العلم[١].

قال البُخارِيّ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «**إِنَّ اللَّهَ لاَ يَقْبِضُ الْعِلْمَ انْتِزَاعًا، يَنْتَزِعُهُ مِنَ الْعِبَادِ**..» الخ.

قَالَ الفَرَبْريّ: حَدَّثَنَا عَبَّاسٌ قَالَ: حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ هِشَامٍ نَحْوَهُ.اهـ.

وعند اليُونِينِيّ رمز إلى سقوط عبارة الفَرَبْريّ من رِواية ابن عساكر وأبي الوَقْت والأصيلي وإحدى النسخ غير المعروفة.اهـ. وفي بعض النسخ كما عند القَسْطَلّانِيّ بحذف: قال الفَرَبْريّ.اهـ.

وهذه زيادة من الفَرَبْريّ على كتاب البُخارِيّ وهي قليلة كما ذكر جميع الشراح.

وهذه الزيادة فائدتها متابعة مالك عن هشام، فقد تابعه -كما رواه الفَرَبْريّ- جرير؛ رواها عنه قتيبة بن سعيد.

الثاني[٢]: في كتاب: المظالم، باب: إثم من ظلم شيئا من الأرض.

---

(١) «اليونينية» ١/٣٢ (١٠٠)، «التوضيح» لابن الملقن ٣/٤٩٢ (١٠٠)، «فتح الباري» ١/١٩٥، «عمدة القاري» ٢/٩٠، «منحة الباري» ١/٣٣١، «إرشاد الساري» ١/٣٥٨.

(٢) «اليونينية» ٣/١٣٠ (٢٤٥٤)، «التوضيح» لابن الملقن ١٥/٦٠٢ (٢٤٥٤)، «فتح الباري» ٥/١٠٥، «عمدة القاري» ١٠/٣١٨- ٣١٩، «منحة الباري» ٥/٢٢٩، «صحيح البُخَارِيّ» طبعة المجلس الأعلى ٤/٢٣٧.

قال البُخارِيّ: حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ، حَدَّثَنَا مُوسَى ابْنُ عُقْبَةَ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**مَنْ أَخَذَ مِنَ الأَرْضِ شَيْئًا بِغَيْرِ حَقِّهِ خُسِفَ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِلَى سَبْعِ أَرَضِينَ**».

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: هَذَا الْحَدِيثُ لَيْسَ بِخُرَاسَانَ فِي كِتَابِ ابْنِ الْمُبَارَكِ، أَمْلاَهُ عَلَيْهِمْ بِالْبَصْرَةِ

.اهـ.

هكذا نص اليُونِينِيّ، وفي الحاشية عند قوله: قال أبو عبد الله. زيادة قبلها: قال الفَرَبْرِيّ: قَالَ أَبُو جَعفرِ بْنُ أَبِي حَاتِمٍ: قال أبو عبد الله..إلخ.

وهذه الزيادة من رِواية أبي ذر وحده عن شيوخه الثلاثة، كما نص على ذلك غير واحد منهم اليُونِينِيّ وابن حجر والعيني وغيرهم.

وأبو جعفر هو محمد بن أبي حاتم البُخارِيّ وراق البُخارِيّ، وقد ذكر عنه الفَرَبْرِيّ في هذا الكتاب فوائد كثيرة عن البُخارِيّ وغيره، رواها عنه الفَرَبْرِيّ من كتابه في شمائل البُخارِيّ، كما ذكر ابن حجر وغيره.

ومعنى هذه الزيادة أن ابن المبارك صنف كتبه بخراسان، وحدث بها هناك، وحملها عنه أهلها، وحدث في أسفاره بأحاديث من حفظه، زائدة على ما في كتبه هذا منها. وهذه الزيادة ليست عند الكرماني في «شرحه».

الموضع الثالث[1]: في كتاب: المظالم، باب: النهبى بغير إذن صاحبه.

قال البُخارِيّ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عُفَيْرٍ قَالَ: حَدَّثَنِي اللَّيْثُ، حَدَّثَنَا عُقَيْلٌ

---

(١) «اليونينية» ٣/١٣٦ (٢٤٧٥)، «التوضيح» لابن الملقن ١٦/١٩ (٢٤٧٥)، الكرماني ١١/٤٣، «صحيح البُخَارِيّ» طبعة المجلس الأعلى ٤/٢٥٣، «فتح الباري» ٥/١٢٠-١٢١، «منحة الباري» ٥/٢٥٤- ٢٥٥، «عمدة القاري» ١٠/٣٤٨.

عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**لاَ يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهْوَ مُؤْمِنٌ..**» الحديث.

وَعَنْ سَعِيدٍ وَأَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَهُ، إِلاَّ النُّهْبَةَ.اهـ.

هذا نص اليُونِينِيّ، وبهامش نسخته بعد كلمة: النهبة من رواية أبي ذر عن المُسْتَمْلِيّ: قَالَ الفَرَبْرِيّ: وَجَدْتُ بِخَطِّ أَبِي جَعْفَرٍ: قَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ: تَفْسِيرُهُ: أَنْ يُنْزَعَ مِنْهُ، يُرِيدُ الْإِيمَانَ.اهـ.

وهذه أيضًا من الفوائد التي زادها الفَرَبْرِيّ ورواها عن محمد بن أبي حاتم وراق البُخارِيّ عن البخاري.

الموضع الرابع[1]: في كتاب: الرقاق، باب: رفع الأمانة.

قال البُخارِيّ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ، أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ حَدَّثَنَا الأَعْمَشُ، عَنْ زَيْدِ بْنِ وَهْبٍ، حَدَّثَنَا حُذَيْفَةُ قَالَ: حَدَّثَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَدِيثَيْنِ، رَأَيْتُ أَحَدَهُمَا وَأَنَا أَنْتَظِرُ الآخَرَ، حَدَّثَنَا: «**أَنَّ الأَمَانَةَ نَزَلَتْ فِي جَذْرِ قُلُوبِ الرِّجَالِ، ثُمَّ عَلِمُوا مِنَ الْقُرْآنِ..**» الحديث.

هكذا نص الحديث في «اليُونِينيّة» وفي آخره في الهامش: قَالَ الفَرَبْرِيّ: قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ: حَدَّثْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ فَقَالَ: سَمِعْتُ أَبَا أَحْمَدَ بْنَ عَاصِمٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ أَبَا عُبَيْدٍ يَقُولُ: قَالَ الأَصْمَعِيُّ وَأَبُو عَمْرٍو وَغَيْرُهُمَا: جَذْرُ قُلُوبِ الرِّجَالِ، الْجَذْرُ: الأَصْلُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ، وَالْوَكْتُ: أَثَرُ الشَّيْءِ الْيَسِيرُ مِنْهُ.اهـ.

وعزاه لرواية أبي ذر عن المُسْتَمْلِيّ وحده دون باقي شيوخه، وهما

---

(١) «اليونينية» ٨/١٠٤ (٦٤٩٧)، «التوضيح» لابن الملقن ٢٩/٥٦٤ (٦٤٩٧)، «فتح الباري» ٩/٤٧٠، «عمدة القاري» ١٩/٤٢، «إرشاد الساري» ١١/١٢٩.

السَّرْخَسي والكُشْمِيهَني .

وفي نسخة المُسْتَمْلِيّ التي اعتمد عليها القَسْطَلّانِيّ زيادة بعد كلمة: اليسير منه: والمجل: أثر العمل في الكف إذا غلظ.اهـ.

وما ذكره الفَرَبْريّ هنا أيضا زيادة بيان وتفسير.

وهذ الزيادة عن الفَرَبْريّ ليست موجودة عند العيني في «العمدة» ولا عند ابن الملقن في «التوضيح».

وهناك مواضع أخرى فيها زيادات للفربري على «الصحيح» وصرَّح الشراح بنسبتها إلى الفَرَبْريّ، وهذه المواضع جاءت في «الفتح» لابن حجر[1].

سماع الفَرَبْريّ لـ«الصحيح» من البُخارِيّ

سمع أبو عبد الله الفَرَبْريّ كتاب «الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه» من مصنفه الإمام أبي عبد الله البُخارِيّ أكثر من مرة، نص على ذلك غير واحد من العلماء .

وأبدأ بذكر ما وقفت عليه من عبارات العلماء في ذلك:

من أشهر ما قيل في سماع الفَرَبْريّ ما جاء عن الحافظ أبي نصر الكلاباذي (٣٩٨) هـ أنه قال: كان سماع محمد بن يوسف الفَرَبْريّ لهذا الكتاب من محمد بن إسماعيل البخاري مرتين: مرة بفربر سنة ثمان وأربعين ومائتين، ومرة ببخارى سنة اثنتين وخمسين ومائتين.اهـ.

وهذا النص مروي عن أبي نصر الكلاباذي المولود في سنة ثلاث

---

(١) ١/٢٤٢(١٤١)، ٤/٢٣٢، ٥/٣٨ (٢٤٥٩)، ٥/٤١٠ (٢٧٨٠)، ٩/٦٠(٥٠١٥)، ٩/٥٦٨ (٥٤٤٢)، ١١/٣٨٥ (٦٥٢٦)، ١٣/١٣٠- ١٣١ (٧١٥٢)، ١٣/٢١٦ (٧٢٢٤)، ١٣/٣٥٦ (٧٣٧٥).

وعشرين وثلاثمائة، والمتوفى سنة ثمان وتسعين وثلاثمائة وله كما يقول الذَّهَبِيّ معرفة بـ«صحيح البُخارِيّ» وهو صاحب كتاب: «الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد الذين أخرج لهم البُخارِيّ في جامعه» وعن الكلاباذي: اشتهرت هذه المقالة حتى إنك لا تجد شارحًا لـ«الصحيح» إلا ونقل هذا القول عن الكلاباذي.

وممن روى هذا القول عن الكلاباذي راوي «الصحيح» عن الفَرَبْرِيّ أبو الهيثم محمد بن المكي الكُشْمِيهَني المتوفى سنة تسع وثمانين وثلاثمائة؛ رواه عنه أبو ذر الهَرَوِيّ المتوفى سنة أربع وثلاثين وأربعمائة، رواه عنه بإسناده أبو علي الجَيّانيّ في «تقييد المهمل»[١] كما رواه من طريق أبي ذر أيضًا ابن رشيد الفهري في «إفادة النصيح»[٢].

ورواه عن الكلاباذي أيضا أبو الحسين عبد الملك بن الحسين بن شياوش الكازروني رواه عنه بسنده ابن النقطة في «التقييد»[٣].

ويلاحظ على هذا النص أمرين:

الأول: أن هذا النص ليس مرويًّا عن الفَرَبْرِيّ، وإنما هو من قول الكلاباذي مع ملاحظة أن الكلاباذي ولد سنة (٣٢٣) هـ أي بعد وفاة الفَرَبْرِيّ التي هي سنة (٣٢٠) هـ بثلاث سنوات.

الثاني: هو أن النص يفيد سماع الفَرَبْرِيّ لـ«الصحيح» في مرتين مختلفتين في المكان والزمان:

فالأولى: كانت بفربر سنة ثمان وأربعين ومائتين.

---

(١) ١/٦٤.

(٢) ص١٢٦.

(٣) ص١٢٦.

والثانية: كانت ببخارى سنة اثنتين وخمسين ومائتين.

والنص الثاني: ما جاء عن راوي «الصحيح» أبي علي إسماعيل بن محمد الكُشّانيّ قال: سمعت محمد بن يوسف بن مطر يقول: سُمِع «الجامع الصحيح» من أبي عبد الله محمد بن إسماعيل بفربر في ثلاث سنين: في سنة ثلاث وخمسين، وأربع وخمسين، وخمس وخمسين ومائتين، وسمعت من علي بن خَشرَم سنة ثمان وخمسين ومائتين وأنا بفربر مرابطًا.اهـ.

وهذا النص يلاحظ عليه ما يلي:

أولًا: جاء نص العبارة عند ابن النقطة بلفظ: سمعت محمد بن يوسف بن مطر يقول: سمع «الجامع الصحيح» من أبي عبد الله محمد بن إسماعيل بفربر في ثلاث سنين: في سنة ثلاث وخمسين، وأربع وخمسين، وخمس وخمسين ومائتين[1].

وفي العبارة إشكال وهو لفظة (سمع) هل هي حكاية من الفَرَبْريّ عن سماعه هو[2] أو هي حكاية عن إسماع البُخارِيّ لمن أراد سماع «الصحيح» في هذه المدة التي ذكرها ويكون ضبطها بالبناء للمجهول؟

وعلى كلا الاحتمالين لا يبعد سماع الفَرَبْريّ، سواء كان حكاية عن سماعه هو أو إسماع البُخارِيّ لغيره، فلا شك أن الفَرَبْريّ وله عناية بـ«الصحيح» لا يترك إسماع البُخارِيّ بـ«الصحيح» حتى ولو تحصل له سماع خاص.

ثانيا: الأمر الثاني الملاحظ على هذه العبارة هو اختلاف الرُّواة في

---

(١) «التقييد» ٢٦.

(٢) ويكون ضبطها (سَمِع) بفتح السين وكسر الميم.

قول الفَرَبْريّ هذا فالنص عند ابن النقطة جاء هكذا: بفربر في ثلاث سنين في سنة ثلاث وخمسين..إلخ.

ووجد في حاشية كتاب «إفادة النصيح»[١] عند ذكره القول المتقدم عن الكلاباذي: وجد حاشية فيها تعقيب على ما رواه ابن النقطة في «التقييد» نصه: ثم وقفت على ذلك في المجلس الخامس من «أمالي أبي بكر محمد بن منصور السَّمْعاني» في نسختي التي بخط عيسى الرعيني الضابط، ونص ما ذكر: قال الفَرَبْريّ: سمعت «الجامع الصحيح» من أبي عبد الله بفربر، **وكان يقرأ عليه** في ثلاث سنين: في سنة ثلاث وخمسين، وأربع وخمسين، وخمس وخمسين. طرة التجيبي نقلتها من خطه.اهـ. هكذا بزيادة جملة: وكان يقرأ عليه.

قلت (الباحث): وجاءت العبارة عند التجيبي في «برنامجه»[٢] مثل سياق ابن النقطة، وجاءت عند السَّمْعاني في «الأنساب»[٣]: في ثلاث سنين، في سنة ثلاث، وأربع، وخمسين ومائتين. فكأن كلمة (خمس) سقطت من النص، كما جاءت عند ابن الملقن في المقدمة: في ثلاث سنين: في سنة ثلاث وخمسين.اهـ. دون باقي النص، وكأنه اقتصر على ذلك لدلالة السياق عليه.

ثالثًا: يلاحظ على هذا النص أيضا أنه يفيد تأخر سماع الفربري، حيث كان ذلك قبل وفاة البُخارِيّ بمدة يسيرة حيث توفي في رمضان من سنة ست وخمسين ومائتين.

---

(١) ص١٦، ١٧.

(٢) ص٦٩.

(٣) ٩/٢٦٠- ٢٦١.

النص الثالث: الذي يفيد سماع الفَرَبْريّ من البُخارِيّ.

قال الفَرَبْريّ: أنا أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم الجعفي البُخارِيّ – رحمه الله- سنة ثلاث وخمسين ومائتين.

رواه عن الفَرَبْريّ تلميذه وراوي «الصحيح» عنه أبو زيد المَرْوَزيّ كما جاء ذلك في سياق إسناد أبي علي الجَيّانيّ لهذه الرِّواية[1]، ورواه أبو الفرج محمد بن عبد الرحمن المقرئ في كتاب «الأربعين في الجهاد» في الحديث الأول في سياق إسناده لـ«صحيح البُخارِيّ» من رِواية السَّرْخَسي عن الفَرَبْريّ[2] قال: قال الفَرَبْريّ: أنا أبو عبد الله.. فذكره.

قلت (الباحث): من خلال هذه النصوص يتبين لنا أن الفَرَبْريّ سمع «الصحيح» من البُخارِيّ ثلاث مرات: سنة ثمان وأربعين، واثنتين وخمسين، وثلاث وخمسين، والله أعلم.

* * *

(١) «تقييد المهمل» ١/٥٩.

(٢) إلا أنه قال: سنة ثمان وأربعين، وسنة اثنتين وخمسين، وسنة ثلاث وخمسين ومائتين.اهـ. «الأربعين في الجهاد» لأبي الفرج محمد بن عبد الرحمن المقرئ.

أسباب اشتهار رِواية الفَرَبْريّ

لقد كتب الله السلامة لـ«صحيح البُخارِيّ» بما هيأ له من سبل الشهرة الواسعة في حياة صاحبه، فقد تسامع الناس بالكتاب في أول عهده بالظهور، وتعرف المحدثون على سمو قدره، فارتحلوا إلى البُخارِيّ من كل مكان ليتلقوا عنه كتابه، حتى بلغ من سمعوه منه عددًا لا يحصيهم إلا الله تعالى.

ومن بين من سمع «الصحيح» الإمام الفَرَبْريّ، فممّا مّن الله عليه أن هيأ له أسبابًا للقاء البُخارِيّ والسماع منه، وخصه الله تعالى ببعض الأمور التي جعلت روايته أفضلَ الروايات، وأتقنها، وأعلاها سندًا.

قال أبو إسحاق المُسْتَمْلِيّ عن محمد بن يوسف الفَرَبْريّ قال: سمع كتاب «الصحيح» لمحمد بن إسماعيل تسعون ألف رجل فما بقي أحد يرويه غيري.

وهذا النص من الفَرَبْريّ – وإن كان غير مُسَلّم؛ لما سأذكره بعد من رواة آخرين ماتوا بعده- يدل على كثرة الراوة عن البُخارِيّ، ومع ذلك كان مدار الروايات وعمدتها رِواية الفَرَبْريّ.

ولا يمكن أن تكون شهرة رِواية الفَرَبْريّ وتميزها على غيرها جزافًا اعتمد على ما توفر لها من الصيت، والسمعة، وحسن الحظ.

بل كان ذلك لما توفر لهذه النسخة وهذه الرِّواية من عوامل الحفظ والرعاية ما لم يتوفر لرِواية أخرى من روايات «الصحيح».

فلا عجب إذن أن جعلها العلماء عمدتهم في كتاب «البُخارِيّ»، وجعلوا الفَرَبْريّ -كما قال ابن رشيد الفهري-: وسيلة المسلمين إلى

رسول الله ﷺ في كتاب البُخارِيّ وحبلهم المتين.[١] اهـ.

وأسباب التفاوت بين الروايات والنسخ كثيرة جدًّا، يصعب حصرها، وهذه الأسباب ترجع إلى تفاوت الرواة في العدالة والضبط، بالإضافة إلى ما يحيط كل راوٍ وكل مرويٍّ من ظروفٍ وملاباساتٍ زمانيةٍ ومكانيةٍ، وهي بدورها تختلف من شخص لآخر.

ولذا أفردت مبحثًا خاصّاً بهذه الأسباب في الباب الثاني من هذه الرسالة.

ولقد جمعت النصوص التي تتحدث عن رِواية الفربري، وتحصل في النهاية توفر عدة أسباب، هي التي أعطت هذه المكانة لرِواية الفَرَبْريّ وتميزها عن غيرها.

ومن هذه الأسباب:

أولًا: عدالة الفَرَبْريّ وضبطه، وثناء العلماء عليه:

لا شك أن أول الأشياء التي ينبغي أن تتوفر في ناقل الخبر هو عدالته وثقته، حتى يكون خبره مقبولًا.

وسبق أن ذكرت ما يتعلق بأقوال العلماء في الفربري، ويكفي فيه قول ابن رشيد الفهري (٧٢١) هـ أنه عمدة المسلمين في كتاب البُخارِيّ.اهـ.

الأمر الثاني: كمال نسخته وعدم نقصانها:

من عوامل المفاضلة بين الروايات كمال الرِّواية وعدم نقصانها، فالإقبال على النسخة الأتم والأكمل أولى للرِّواية منها عن غيرها.

قال أبو علي الجَيّانيّ في «تقييد المهمل»[٢]: وروينا عن أبي الفضل

---

(١) «إفادة النصيح» ص١٠. وقول الفربري رواه الخطيب«تاريخه» ٩/٢، وابن أبي يعلى « طبقات الحنابلة»٢٥٠/٢، وابن عساكر « تاريخ دمشق» ٧٤/٥٢.

(٢) ٦٢/١.

صالح بن محمد بن شاذان الأصبهاني، عن إبراهِيم بن مَعْقِل أن البُخارِيّ أجاز له آخر الديوان، من أول كتاب الأحكام إلى آخر ما رواه النَّسفي من «الجامع» لأن في رِواية إبراهيم النَّسفي نقصان أوراق من آخر الديوان عن رِواية الفَرَبْريّ: قد علَّمتُ على الموضع من كتابي، وذلك في باب قوله تعالى: ﴿يُرِيدُونَ أَن يُبَدِّلُوا۟ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ [الفتح: ١٥][1].

روى النَّسفي من هذا الباب تسعة أحاديث، آخرها بعض حديث عائشة في الإفك، ذكر منه البُخارِيّ كلمات استشهد بها، وهو التاسع من أحاديث الباب، خرجه عن حجاج، عن النميري، عن يونس، عن الزهري بإسناده، عن شيوخه، عن عائشة، وروى الفَرَبْريّ زائدًا عليه من أول حديث قتيبة: عن مغيرة، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ: قَالَ: «**يَقُولُ اللَّهُ: إِذَا أَرَادَ عَبْدِي أَنْ يَعْمَلَ سَيِّئَةً فَلاَ تَكْتُبُوهَا**» إلى آخر ما رواه الفَرَبْريّ عن البُخارِيّ من الديوان، وهو تسع أوراق من كتابي.اهـ.

وقال الخَطّابِيّ في «أعلام الحديث»[2]: وقد سمعنا معظم هذا الكتاب من رِواية إبراهِيم بن مَعْقِل النَّسفي عنه، وسمعنا سائر الكتاب إلا أحاديث من آخره من طريق محمد بن يوسف الفَرَبْريّ.اهـ.

وقال برهان الدين الأبناسي (٨٠٢) هـ في كتابه «الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح»[3] وهو يعلق على قول ابن الصلاح في عدد أحاديث

---

(١) وهو الباب الخامس والثلاثون من آخر كتاب في «الجامع» وهو كتاب: التوحيد، وهو الحديث رقم (٧٥٠٠) من ترقيم الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي، ويكون ما تبقى له تقريبًا ثلاثة وستون حديثا.

(٢) ١/١٠٥- ١٠٦.

(٣) ١/٩٠.

«الصحيح» وهو قوله: قيل: أربعة آلاف حديث.. قال: هذه رِواية الفَرَبْريّ وأما رِواية حماد بن شاكر فهو دونها بمائتي حديث، ودون هذه بمائة حديث، أي: رواية إبراهِيم بن مَعْقِل.اهـ.

وراجع أيضا «فتح المغيث»[١] للعراقي (٨٠٦) هـ ، و«فتح المغيث»[٢] للسخاوي (٩٠٢) هـ، و«فتح الباقي»[٣] لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري (٩٢٦) هـ.

فهذه النصوص وغيرها تدل على أن أتم هذه الروايات هي رِواية الفَرَبْريّ، حيث تزيد على رِواية حماد بن شاكر بمائتي حديث، وتزيد على رِواية إبراهِيم بن مَعْقِل النَّسفي بثلاثمائة حديث، على ما ذكره كل من العراقي والأبناسي والسخاوي وشيخ الإسلام زكريا الأنصاري، وإلا فقد سبق أن ذكرت أن القطعة التي ذكرها الجَيّانيّ في إسناده لا تزيد على خمسة وستين حديثا، فالله أعلم.

الأمر الثالث: من الأمور التي تميزت بها رِواية الفَرَبْريّ صحة أصله الذي أخذ منه:

ذكر أبو الوليد الباجي (٤٧٤) هـ في كتابه «التعديل والتجريح» ما يدل على أن الفَرَبْريّ كان عنده أصل الجامع الذي كان بيد البُخارِيّ حيث قال: وقد أَخْبَرَنا أبو ذر عبد بن أحمد الهَرَويّ الحافظ – رحمه الله- ثنا أبو إسحاق المُسْتَمْلِيّ إبراهيم بن أحمد قال: انتسخت كتاب «البُخارِيّ» من أصله كان عند محمد بن يوسف الفَرَبْريّ.اهـ[٤].

---

(١) ص١٦.

(٢) ١/٣٢.

(٣) ص٦٠، ٦١.

(٤) ١/٣١٠

ونقل هذا القول عن أبي الوليد الباجي ابنُ حجر في مقدمته «هدي الساري»[١]، وراجع أيضا «الفتح»[٢].

ومن النقول التي نص فيها الفَرَبْريّ أنه اطَّلع على أصل البُخارِيّ ما ذكره القاضي عِياض (٥٤٤) هـ في كتابه الذي لم يسبق إليه وهو «مشارق الأنوار»[٣] وهو يذكر الخلاف في لفظة: (أبو شريح) قال: قال أبو شريح: كل شيء من البحر، كذا في أصل الأصيلي، وفي سائر النسخ: وقال شريح -صاحب النبي ﷺ- قال الفَرَبْريّ: كذا في أصل البُخارِيّ: (شريح).اهـ.

أي: بدون ذكر لفظة (أبو) ولذلك يقول ابن رشيد الفهري في كتاب «إفادة النصيح»[٤]: كان عنده أصل البُخارِيّ، ومنه نقل أصحاب الفَرَبْريّ، فكان ذلك حجة له عاضدة، وبصدقه شاهدة.اهـ.

فهذه النقول تدل على أن الفَرَبْريّ قد توفر له ما لم يتوفر لغيره من اقتنائه أصل البُخارِيّ الذي كان يحدث منه، ولا شك أن أصلًا كهذا لا يعدله أصل؛ فهو جامع بين السماع والكتابة من أصل البخاري.

الأمر الرابع: من الأمور التي ميزت رِواية الفَرَبْريّ على غيرها:

علو إسناده لبقائه مدة طويلة بعد البُخارِيّ:

من العوامل التي ساعدت على انتشار رِواية الفَرَبْريّ: تأخر وفاة الفَرَبْريّ، فقد مات ﷺ لعشر بقين من شوال سنة عشرين وثلاثمائة وقد قارب التسعين عامًا.

وقد مات البُخارِيّ – رحمه الله تعالى- في مستهل شهر شوال من

---

(١) ١/٨.

(٢) ٤/٣٠٠.

(٣) ١/١٨٢ (ط الملك حسن).

(٤) ص١٨.

شهور سنة ست وخمسين ومائتين.

لذا بقي الفَرَبْريّ بعد وفاة البُخارِيّ أربعة وستين عامًا، كان فيها مقصد العلماء والطلاب ممن يريدون سماع «الصحيح» عاليًا.

وبقاء الفَرَبْريّ هذه المدة بعد وفاة البُخارِيّ، كان له أهميته التي جعلت إسناده عاليًا إلى البُخارِيّ، ولا شك أن طلب الإسناد العالي من آداب المحدثين.

لذا نجد الفَرَبْريّ يقول: سمع كتاب «الصحيح» لمحمد بن إسماعيل تسعون ألف رجل، فما بقي أحد يرويه غيري.

وهذا القول من الفَرَبْريّ وإن لم يُسلم له، إلا أنه قاله على ما يعلم مما يدل على بقائه، حتى يظن أنه آخر من حدث عن البُخارِيّ ﷺ.

الأمر الخامس: تكرار سماعه لـ«الصحيح» من البُخارِيّ:

قد سبق القول في مبحث سماع الفَرَبْريّ من البُخارِيّ أنه سمع «الصحيح» أكثر من مرة، فقد ذكر هو نفسه أنه سمعه من البُخارِيّ مرتين، مرة بفربر سنة ثمان وأربعين ومائتين، ومرة أخرى ببخارى سنة اثنتين وخمسين، وهناك بعض الروايات التي تدل على سماعه من البُخارِيّ سنة ثلاث وخمسين، كما جاء عن أبي زيد المَرْوَزيّ عند الجَيّانيّ، عن الفَرَبْريّ أنه سمعه في تلك السنة.

فإذا عرفنا أن هناك نصوصًا تدل على سماعه منه أيضًا سنة ثلاث وأربع وخمس وخمسين ومائتين، وتوفي البُخارِيّ بعد ذلك بسنة تبين لنا أهمية سماع الفَرَبْريّ لـ«الصحيح» في آخر حياة البُخارِيّ، مما يدل على أن نسخة الفَرَبْريّ وأصل البُخارِيّ الذي كان في يده، هو من آخر ما استقر عليه البُخارِيّ في «صحيحه» والله أعلم.

الطبقة الأولى من الرُّواة عن الفَرَبْريّ

قد ذكر الحافظُ ابنُ حجر - في الأسانيد التي روى «الصحيح» بها في أول «فتح الباري»[١] -من تلاميذ الفَرَبْريّ الذين رَوَوْا عنه «الجامع الصحيح» تسعةً، ثم ذكر أيضًا تلاميذ هؤلاء الأئمة الحُفّاظ التسعة الذين رَوَوْا «الجامع الصحيح»، فبلغتْ عدتهم اثني عشر شيخًا، وهذه قائمة بأسماء هؤلاء الشيوخ والتلاميذ مرتبين كما ذكرهم ابن حجر مع زيادات تتعلق بالسماع من الفَرَبْريّ والتحديث بالصحيح[٢]:

١- الإمام الحافظ المجوِّد الكبير، أبو علي، سَعِيد بن عثمان بن سَعِيد بن السَّكن المصري البزَّاز، البغدادي الأصل المتوفى سنة (٣٥٣) هـ

قال الحافظ الذَّهَبِيّ: سمع بخُراسان «صحيح البُخارِيّ» من محمد بن يوسف الفَرَبْريّ، فكان أولَ مَنْ جَلَبَ «الصحيح» إلى مصر، وحَدَّثَ به[٣].

وروى عنه «الصحيح»: عبد الله بن محمد بن أسد الجُهني (٣٩٥) هـ.

٢- الإمام المحدث أبو إسحاق إبراهيم بن احمد بن إبراهيم بن أحمد بن داود البلخي، المُسْتَمْلِيّ (٣٧٦) هـ.

كان سماعه لـ«الصحيح» سنة أربع عشرة وثلاثمائة.

وروى عنه «الصحيح»: الحافظ أبو ذرّ عَبْد بن أحمد الهَرَويّ (٤٣٤)[٤]، وعبد الرحمن بن عبد الله الهَمْداني (٤١١).

٣- أبو نصر أحمد بن محمد بن أحمد الأَخْسِيكَتي.

---

(١) ١/٥ - ٧.

(٢) وسيأتي الحديث عن هذه الروايات بالتفصيل فيما بعد.

(٣) « سير أعلام النبلاء» ١٦/١١٧.

(٤) راوي «الصحيح» عن الثلاثة: المُسْتَمْلِيّ، والحَمُّوي، والكُشْمِيهَني .

وروى عنه «الصحيح»: إسماعيل بن إسحاق بن إسماعيل الصفّار الزاهد.

٤- الشيخ الإمام المفتي، القدوة الزاهد، شيخ الشافعية، أبو زَيْد محمد بن أحمد المَرْوَزيّ (٣٧١) هـ

قال الخطيب البغدادي: خرج أبو زَيْد إلى مكة فَجاوَرَ بها، وَحَدَّثَ هناك بكتاب «صحيح البُخارِيّ» عن محمد بن يوسف الفَرَبْريّ، وأبو زَيْدٍ أَجَلُّ من رَوَى ذلك الكتاب.

وقال الذَّهَبِيّ: سُئل أبو زيد: متى لَقِيت الفَرَبْريّ؟ قال: سنة ثماني عشرة وثلاثمائة[١].

وروى عنه «الصحيح»: الحافظ أبو نعيم الأصبهاني (٤٣٠)، والحافظ أبو محمد عبد الله بن إبراهيم الأصيلي (٣٩٢) [٢]، والإمام أبو الحسن علي بن محمد القابسي (٤٠٣) [٣].

٥- الشيخ الثقة الفاضل، أبو علي، محمد بن عمر بن شَبُّويه الشَّبُّويي، المَرْوَزيّ[٤] سمع «الصحيح» في سنة ستّ عشرة وثلاثمائة من أبي عبد الله

---

(١) «تاريخ بغداد» ٣١٤/١. و«سير أعلام النبلاء» ٣١٥/١٦، و «تقييد المهمل» ٦٣/١.

(٢) قال أبو علي الجيَّاني: وكان سماع أبي محمد الأَصيلي وأبي الحَسَن بن القابسي على أبي زَيْدٍ المَرْوَزي واحدًا بمكة سنة ثلاث وخمسين وثلاثمائة، ثم سَمعه بعد ذلك أبو محمد ببغداد على أبي زيد المروزي في سنة تسع وخمسين وثلاثمائة. وَحَضَرَ مجلس أبي زَيْدٍ هذا: أبو بكر محمد ابن عبد الله بن صالح الأَبْهَرِي، وأبو عبد الله محمد بن أحمد بن مجاهد الطائي البصري. رأيتُ هذا مُقَيَّدًا بخطّ أبي محمدٍ في الجزء الأول من «الجامع». «تقييد المهمل» ٦٣/١.

(٣) قال الحافظ الذَّهَبِيّ: ضَبَطَ له بمكة «صحيح البُخَارِيّ» وحَرَّرَه وأتقنه رفيقُه الإمام أبو محمد الأصيلي. «سير أعلام النبلاء» ١٥٩/١٧.

(٤) قال الحافظ الذَّهَبِيّ: قال أبو بكر السمعاني: لما تُوفِّي الشَّبُوّي سمع الناس «الصحيح» من الكُشْمِيهَني. «سير أعلام النبلاء» ٤٢٣/١٦.

الفَرَبْريّ، وحَدَّثَ بَمرْو بـ«الصحيح» في سنة ثمانٍ وسبعين وثلاثمائة على ما ذكر الذَّهَبِيّ في سير أعلام النبلاء .

وروى عنه «الصحيح»: سعيد بن أحمد بن محمد الصوفي العَيّار (٤٥٧)[١]، وعبد الرحمن بن عبد الله الهَمْداني (٤١١) أيضًا.

٦- الإمام أبو أحمد، محمد بن محمد بن يوسف بن مكي، الجُرْجانيّ المتوفى سنة ٣٧٣ أو ٣٧٤هـ

وروى عنه «الصحيح»: أبو نعيم (٤٣٠) والقابسي (٤٠٣) أيضًا.

٧- الإمام المحدث الصدوق المسند، أبو محمد، عبد الله بن أحمد بن حمُّويه بن يوسف بن أعين، الحمُّويي خطيب سرخس (٣٨١) هـ[٢].

سمع في سنة خمس عشرة وثلاثمائة «الصحيح» من الفَرَبْريّ. وروى عنه «الصحيح»: أبو ذرّ (٤٣٤) أيضًا، وأبو الحسن عبد الرحمن بن محمد بن المُظَفَّر الدّاوُدِيّ (٤٦٧) [٣].

٨- المحدث الثقة، أبو الهَيْثَم، محمد بن مكي بن محمد بن مكي بن زُراع الكُشْمِيهَني المتوفى سنة ٣٨٩هـ

وقد ذكر الكُشْمِيهَني أنه سمع الكتاب من الفَرَبْريّ بفِرَبْر في ربيع الأول سنة عشرين وثلاثمائة كما في «تقييد المهمل» فيكون سماع الكُشْمِيهَني من الفَرَبْريّ في السنة الأخيرة من حياة الفَرَبْريّ، قبيل وفاته

---

(١) ارتحل في سنة ثمان وسبعين وثلاثمائة، فسمع «صحيح البُخَارِيّ» بَمرْوُ من محمد بن عُمر الشَبُوّي. «سير أعلام النبلاء» ٨٦/١٨.

(٢) «سير أعلام النبلاء» ١٢/١٥ ، و «تقييد المهمل» ٦٤/١.

(٣) سمع «الصحيح» من أبي محمد بن حَمُّويه السَّرْخَسي بُبوشَنْج، وتَفَرَّد في الدنيا بعُلُوّ ذلك. «سير أعلام النبلاء» ٢٢٣/١٨.

بسبعة أشهر، والله أعلم[١].

وروى عنه «الصحيح»: أبو ذر (٤٣٤) أيضًا، وأبو سَهْل محمد بن أحمد الحَفْصيّ (ت ٤٦٦)[٢]، وكريمة بنت أحمد المَرْوَزيّة (٤٦٣)[٣].

٩- وأبو علي إسماعيل بن محمد بن أحمد بن حاجب الكُشّانيّ (٣٩١) وهو آخرُ مَنْ حَدَّثَ بالصحيح عن الفَرَبْريّ[٤].

وروى عنه «الصحيح»: أبو العباس جعفر بن محمد المُسْتَغْفريّ (٤٣٢).

فهؤلاء الرُّواة عن الفَرَبْريّ عند ابن حجر.

١٠- محمد بن خالد بن الحسن الفَرَبْريّ[٥]، فقد ذكر الخَطّابِيّ أنه روى «الصحيح» عن الفَرَبْريّ من طريقه، وذلك في أول شرحه على

---

(١) «تقييد المهمل» ١/٦٤، و «سير أعلام النبلاء» ١٥ / ١٢.

(٢) قال أبو سَعْد السمعاني: صحيح السماع، سمع «الجامع الصحيح» عن أبي الهيثم الكُشْمِيهَني، وحمله نظام المُلْك أبو علي الوزير إلى نيسابور حتى حَدَّث بهذا الكتاب بها، وسمع منه أكثرُ علماء الوَقْت بنيسابور، وقُرئ عليه الكتاب في المدرسة النظامية. («الأنساب» ٤/١٩٦ – ١٩٧).

(٣) قال الحافظ الذَّهَبِيّ: كانت إذا رَوَتْ قَابَلَتْ بأصلها، ولها فَهْمٌ ومعرفةٌ مع الخير والتعبُّد. روت «الصحيح» مرات كثيرة، مرّةً بقراءة أبي بكر الخطيب في أيام الموسم، وماتت بِكْرًا لم تتزوج أبدًا.

قال أبو الغنائم النَّرْسي: أخرجتْ كريمةُ إليَّ النسخة بـ«الصحيح»، فقعدتُ بحذائها، وكتبتُ سبع أوراق، وقرأتها، وكنت أُرِيدُ أنْ أُعَارِضَ وحدي ، فقالت: لا، حتى تُعَارِضَ معي، فعَارَضْتُ معها. «سير أعلام النبلاء» ١٨/٢٣٣ – ٢٣٤.

(٤) سمعه في سنة عشرين وثلاثمائة، وهو آخر من روى «صحيح البُخَارِيّ» عاليًا. «سير أعلام النبلاء» ١٦/٤٨١.

(٥) ترجمته في «تكملة الإكمال» ٤/٥٤٧ .

«الصحيح» المسمى «أعلام الحديث»[١].

ورواه عنه الإمام عبد الواحد بن أحمد، أبو عمر المليحي الهروي

١١- الإمام المسند أبو حامد أحمد بن عبد الله بن نعيم النُّعَيميّ السَّرْخَسي[٢]، نزيل هراة، المتوفى في ربيع الأول من سنة ست وثمانين وثلاثمائة وهو في عشر التسعين.

١٢- حفيد الفَرَبْريّ أبو محمد أحمد بن عبد الله بن محمد بن يوسف الفَرَبْريّ(٣٧١).

قال السَّمْعاني في الأنساب[٣] يروي عن جده كتاب «الجامع الصحيح» روى عنه غُنْجار، وتوفي في سنة إحدى وسبعين وثلاثمائة. اهـ.

١٣- والإمام الفقيه أبو بكر محمد بن أحمد بن متّ السمرقندي الإشتيخني[٤]ورواه عنه أبو نصر الدّاوُدِيّ[٥].

١٤-أبو لقمان يحيى بن عمار الختلاني.

ذكره الكاندهلوي في مقدمة «شرح صحيح البخاري» المسمَّى «لامع الدراري».

فتحصل من كل ذلك أربعة عشر راويًا عن الفَرَبْريّ، والله أعلم،

---

(١) ١/١٠٦ .

(٢) «سير أعلام النبلاء» ١٦/٤٨٨.

وأيضًا: «التقييد» (١٦٤)، و«إفادة النصيح» و«الوافي بالوفيات»٧/١١١، و«شذرات الذهب» ٣/١١٩.

(٣) مادة الفَرَبري ٤/٣٥٩

(٤) بكسر الألف وسكون الشين المعجمة وكسر التاء وفتح الخاء- وإشتيخن المنسوب إليها قرية كبيرة بسمرقند «الأنساب» ١/٢٦٠ - ٢٦١

(٥) ذكر ذلك السمعاني في «الأنساب» ١/٢٦٠، ٢٦١.

وسيأتي تفصيل ذلك.

وانظر الجدول الخاص بالرواة عن الفربري.

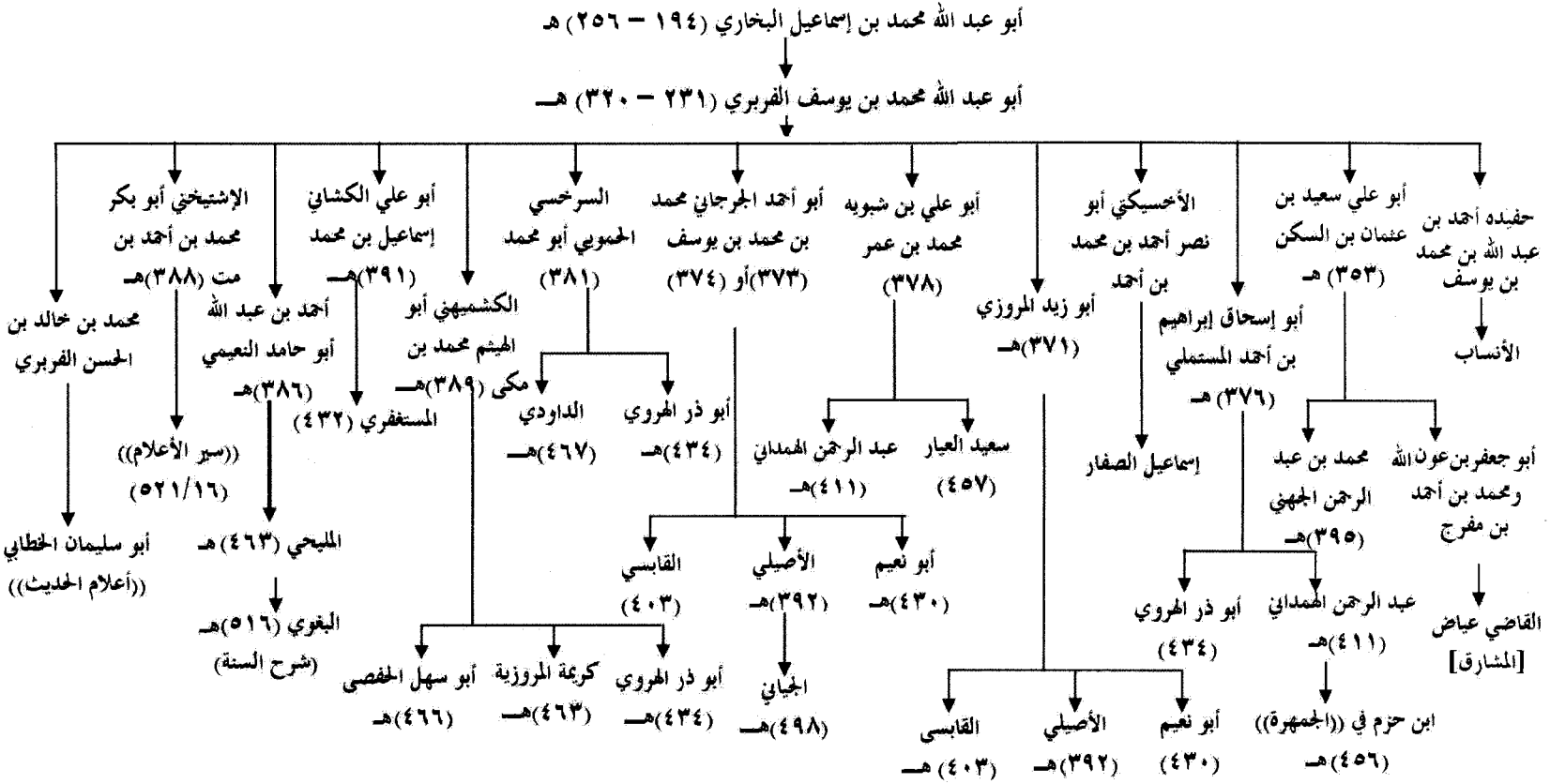

الرواة الذين لم أذكر من روى عنهم أسانيدهم عند ابن حجر في ((الفتح)) والقسطلاني في ((الإرشاد))

رسم توضيحي للرواة عن الفربري وجملتهم ثلاثة عشر راويًا.

المبحث الرابع
باقي الرُّواة عن البُخارِيّ

- أبو طلحة البزدوي، التعريف به وبروايته.
- أبو عبد الله المحاملي، التعريف به وبروايته.

رواية أبي طلحة البَزدوي (٣٢٩) هـ

اسمه ونسبه[١]:

الشيخ الكبير المُسند أبو طلحة منصور بن محمد بن علي البَزْدي، ويُقال: البَزْدَوِي، النَّسفي دِهْقان[٢] قرية بَزْدَة.

قال الأميرُ ابنُ ماكولا: حَدَّث عن محمد بن إسماعيل بكتاب «الجامع الصحيح»، وهو آخرُ مَنْ حَدَّث به عنه، وكان ثقةً[٣].

وقال الحافظ جعفر بن محمد المُسْتَغْفريّ في «تاريخ نَسَف»: هو آخِرُ مَنْ رَوَى عن محمد بن إسماعيل «الجامع»، ويُضَعَّفُون روايته من جهة صغَره حين سمع، ويقولون: وُجِدَ سماعه بخطّ جعفر بن محمد مولى أمير المؤمنين دِهْقان تُوبَن، فقرءوا كُلَّ الكتاب من أصل حَمّاد بن شاكر، وسمع منه أهل بلده، وصارت إليه الرحلة في أيامه[٤].

مات في سنة تسع وعشرين وثلاثمائة.

ولم أقف على ما يدل على معالم هذه الرِّواية ويبدو أنها لم تشتهر لما قيل في ضعفها والله أعلم.

---

(١) انظر ترجمته في: «الإكمال» ٢٤٣/٧، «تكملة الإكمال» لابن نقطة ٦٢٢/٤(٤٩٣٤)، «والتقييد» ٤٥٢-٤٥٣(٦٠٤) و«سير أعلام النبلاء» ٢٧٩/١٥، و«توضيح المشتبه»٤٥١/١ و ٢٠٩/٧، و «لسان الميزان» ١٠٠/٦(٨٦٥٥)، و «تبصير المنتبه» ١٤١/١، و «فتح الباري» ٥/١.

(٢) دهْقان: بكسر الدال المهملة وضمِّها، بعدها هاء ساكنة، ثم قاف، هو زعيم القوم وكبير القرية بالفارسية، منصرفًا وغير منصرف. «عمدة القاري» ٢٠١/٢١.

(٣) «الإكمال» ٢٤٣/٧.

(٤) «التقييد» ٢٥٩/٢، و «سير أعلام النبلاء» ٢٧٩/١٥.

رِواية أبي عبد الله المحاملي (٣٣٠) هـ

اسمه ونسبه[1]:

القاضي الإمام العلامة المحدث: الحسين بن إسماعيل بن محمد بن إسماعيل بن سعيد بن أبان، أبو عبد الله، الضبي البغدادي، المحاملي، مصنف «السنن».

قال السَّمْعاني: هذه النسبة إلى المحامل التي يحمل فيها الناس على الجمال إلى مكة، وهذا بيت كبير ببغداد لجماعة من أهل الحديث والفقه.

ولد سنة (٢٣٥) هـ وأول سماعه سنة أربع وأربعين ومائتين هـ وله عشر سنين، فسمع من: أحمد بن إسماعيل السهمي صاحب مالك، ومن أحمد بن المقدام العجلي صاحب حماد بن زيد، ومن عمرو بن علي الفلاس، ومحمد بن إسماعيل البُخارِيّ رحمه الله، وغيرهم كثير.

وصار أسند أهل العراق مع التصدر للإفادة والفتيا ستين سنة.

وحدث عنه: دعلج بن أحمد، والطبراني، والدارقطني، وابن شاهين، وغيرهم.

مكانته العلمية: قال ابن جُميع الصيداوي: كان عند القاضي المحاملي سبعون نفسًا من أصحاب سفيان بن عيينة.

وقال أبو بكر الدّاوُدِيّ: كان يحضر مجلس المحاملي عشرة آلاف رجل.

---

(١) ينظر في ترجمته: «الفهرست» ص٣١٧- ٣١٨، و«تاريخ بغداد» ١٩/٨ (٤٠٦٥)، و«الأنساب» ١٠٤/١٢- ١٠٥ (٤٦٦٤)، و«تذكرة الحفاظ» ٨٢٤/٣ (٨٠٨)، و«سير أعلام النبلاء» ٢٥٨/١٥، و«تاريخ الإسلام» ٢٨١/٢٤، و«الوافي بالوفيات» ٣٤١/١٢، و«شذرات الذهب» ٣٢٦/٢.

وعقد سنة سبعين ومائتين بالكوفة في داره مجلسًا للفقه، فلم يزل أهل العلم والنظر يختلفون إليه.

وعن مناقبه قال محمد بن الإسكاف: رأيت في النوم كأن قائلًا يقول: إن الله ليدفع عن أهل بغداد البلاء بالمحاملي.

واستعفى من القضاء سنة عشرين وثلاثمائة، وكان محمودًا في ولايته.

وقال ابن شاهين: حضر معنا ابن المظفر مجلس القاضي المحاملي، فقال لي: يا أبا حفص، ما عدمنا من ابن صاعد إلا عينيه.

يريد أن المحاملي نظير ابن صاعد في الثقة والعلو.

وفاته: أملى المحاملي مجالس عدة، وأملى مجلسًا في ثاني عشر ربيع الآخر سنة ثلاثين وثلاثمائة ثم مرض، فمات بعد أحد عشر يومًا. وهو يوم الخميس لثمان ليال بقين من شهر ربيع الآخر، ونودي عليه في شوارع بغداد، ولم يكن على الأرض محدث أسند منه مع صدقه وثقته وستره.

روايته لـ«صحيح البُخارِيّ»:

ساق الذَّهَبِيّ في «سير أعلام النبلاء» في ترجمة البُخارِيّ بسنده عن عبد الواحد بن محمد بن مهدي قال: حَدَّثَنا أبو عبد الله الحسين بن إسماعيل المحاملي سنة تسع وعشرين وثلاثمائة: حَدَّثَنا محمد بن إسماعيل البُخارِيّ: حَدَّثَنا محمد بن يوسف.. فساق حديث أبي موسى الأشعري عن النبي ﷺ: «**الْمُؤْمِنَ لِلْمُؤْمِنِ كَالْبُنْيَانِ، يَشُدُّ بَعْضُهُ بَعْضًا**»[1] فساق حديثًا من «الصحيح»[2].

---

(١) «السير» ١٢/٣٩٨.

(٢) «صحيح البُخارِيّ» ٨/١٢(٦٠٢٦)، كتاب: الأدب، باب تعاون المؤمنين بعضهم بعضًا.

فثبت سماعه شيئًا من «الصحيح» ويبقى سماعه للصحيح كاملًا محل شك.

ففي «لسان الميزان» لابن حجر في ترجمة محمد بن أحمد بن محمد ابن عبد الله الأنصاري البلنسي، يعرف بالأندرشي: وقال أبو جعفر بن الزبير: رأيت بخطه [١] إسناد «صحيح البُخارِيّ» عن السلفي عن ابن البطر عن ابن البيع عن المحاملي عنه. وليس عند السلفي بهذا الإسناد سوى حديث واحد.

قال ابن حجر: قلت: اغتر بعض المتأخرين بهذا التركيب، وحدثوا به، والله المستعان. اهـ [٢].

وفي «الفتح» قال بعد أن ذكر ما قيل من أن البزدوي آخر من روى «صحيح البُخارِيّ»: وقد عاش بعده [٣] ممن سمع من البُخارِيّ القاضي الحسين بن إسماعيل المحاملي البغدادي، ولكن لم يكن عنده «الجامع الصحيح» وإنما سمع منه مجالس أملاها ببغداد في آخر قدمة قدمها البُخارِيّ، وقد غلط من روى «الصحيح» من طريق المحاملي المذكور غلطًا فاحشًا[٤].

وتخلص مما سبق أن هذه الرواية قد وردت في نصوص لبعض العلماء بما يدل على أمرين:

الأمر الأول: ممن عرف عنه رواية عن المحاملي راويان:

أحدهما: عبد الواحد بن محمد بن مهدي كما جاء عند الذهبي في «السير».

---

(١) أي: البلنسي المترجم له.

(٢) «اللسان» ٥/٦٦٧.

(٣) أي: بعد البزدوي.

(٤) «الفتح» ١/٥.

الثاني: جاء في «لسان الميزان» ابن البيع ولا يعرف بهذه الكنية إلا أبا عبد الله الحاكم صاحب المستدرك على الصحيحين، ولكن يبدو أنه تصحيف في المطبوع وإنما هو ابن المؤدب كما جاء في إسناد الكرماني.

الأمر الثاني: أن ابن حجر يرى أن المحاملي لم تكن له رواية لـ«صحيح البخاري» وإنما هي مجالس أملاها البخاري في بغداد، واعتبر من وقف على رواية المحاملي عن البخاري فظن أن ذلك هو الصحيح.

وغلّط ابن حجر من روى «الصحيح» من طريق المحاملي ويقصد به الكرماني (٧٧٦) هـ لأنه هو الذي روى «الصحيح» من رواية المحاملي وإسناده إليه من طريق شيخه جمال الدين محمد بن أحمد بن عبد الله الأنصاري (٧٧٥) هـ عن رضى الدين أبي إسحاق إبراهيم الطبري (٧٢٢) هـ عن ركن الدين عبد الرحمن بن أبي حرمى بن بنين عن أبي طاهر أحمد بن محمد بن سلفه (٥٧٦) هـ عن أبي الخطاب نصر بن أحمد بن البطر القارئ (٤٩٤) هـ عن أبي محمد عبد الله بن عبيدالله بن يحيى بن زكريا المؤدب (٤٠٨) هـ عن أبي عبد الله الحسين المحاملي (٣٣٠) هـ عن البخاري رحمه الله تعالى.